|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2015جنيف، 22-12 مايو 2015** |  |
| **الاتحــــاد الـدولــــي للاتصــــالات** |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 10** | **الوثيقة C15/65-A** |
|  | **8 مايو 2015** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام |
| ال‍مراجعة ال‍خارجية للحسابات |
|  |

|  |
| --- |
| **ملخص**يتناول تقرير المراجع الخارجي للحسابات مراجعة البيانات المالية لعام 2014.**الإجراء المطلوب**يدعى المجلس إلى النظر في تقرير المراجع الخارجي عن الحسابات لعام 2014 **والموافقة** على الحسابات في صيغتها المراجعة.\_\_\_\_\_\_\_\_\_**المراجع**[*اللوائح المالية (طبعة 2010)*](http://www.itu.int/council/finregs/Regl_Fin_10e.pdf)*: المادة 28 والصلاحيات الإضافية* |



Corte dei conti

**تقرير المراجع الخارجي للحسابات**

**الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)**

**مراجعة البيانات المالية لعام 2014**

**2015.05.18**

**جدول المحتويات**

**الصفحة**

[**مقدمة** 5](#_Toc419450355)

[**شهادة المراجعة** 6](#_Toc419450356)

[**بنية البيانات المحاسبية** 8](#_Toc419450358)

[**بيان الوضع المالي 2014** 8](#_Toc419450365)

[الأصول 8](#_Toc419450366)

[الأصول الجارية 8](#_Toc419450367)

[التدفقات النقدية وما يعادلها 8](#_Toc419450368)

[الاستثمارات 9](#_Toc419450369)

[المستحقات 9](#_Toc419450370)

[المستحقات الجارية الأخرى 9](#_Toc419450371)

[المخزونات 10](#_Toc419450372)

[الأصول غير الجارية 10](#_Toc419450373)

[الأصول المادية 10](#_Toc419450374)

[*الأصول منخفضة القيمة (LVA)* 11](#_Toc419450375)

[*شطب البنود المفقودة أو المسروقة* 11](#_Toc419450376)

[الأصول غير المادية 12](#_Toc419450377)

[الخصوم 12](#_Toc419450378)

[الخصوم الجارية 12](#_Toc419450379)

[الموردون والدائنون الآخرون 12](#_Toc419450380)

[الإيرادات المؤجلة 13](#_Toc419450381)

[الأرصدة الاحتياطية 13](#_Toc419450382)

[القروض والديون المالية 13](#_Toc419450383)

[الخصومات الجارية الأخرى 13](#_Toc419450384)

[الخصوم غير الجارية 13](#_Toc419450385)

[ملخص لمزايا الموظفين 14](#_Toc419450386)

[مزايا الموظفين طويلة الأجل 14](#_Toc419450387)

[مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 14](#_Toc419450388)

[مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) 14](#_Toc419450389)

[التأثير الشديد للخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي أصول الاتحاد 15](#_Toc419450390)

[الانتقال إلى خطة التأمين الصحي الجماعي (CMIP) 15](#_Toc419450391)

[*ضرورة إجراء مناقصة لاختيار الخبير الإكتواري* 15](#_Toc419450392)

[*طبقاً لافتراضات الاتحاد، فإن قيمة الخصوم صحيحة إلى حدٍ كبير* 16](#_Toc419450393)

[*الخصوم والقيمة السالبة لصافي الأصول: المقارنة داخل منظومة الأمم المتحدة غير ممكنة* 17](#_Toc419450394)

[*عجز التمويل بالاتحاد في المستقبل: تحديد "الأدوات" الممكنة لخفضه* 17](#_Toc419450395)

[*تفادي عجز التمويل بالاتحاد في المستقبل: فهم كامل لجميع "الأدوات"* 18](#_Toc419450396)

[صندوق التأمين الصحي للموظفين كما راجعته المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كندا: لم يُبلغ عن أي مسائل كبرى 18](#_Toc419450397)

[مزايا الموظفين: صندوق تأمينات موظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد) 19](#_Toc419450398)

[صافي الأصول 19](#_Toc419450399)

[**بيان الأداء المالي 2014** 19](#_Toc419450405)

[الإيرادات والنفقات 19](#_Toc419450406)

[المنشورات 20](#_Toc419450407)

[خدمة تجهيز الوثائق 20](#_Toc419450416)

[*الموزعون* 21](#_Toc419450417)

[رزمة المفتش 22](#_Toc419450418)

[*النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد* 22](#_Toc419450419)

[الموظفون 22](#_Toc419450420)

[*هيكل القوة العاملة يتجه نحو درجة أعلى من عدم الاستقرار* 22](#_Toc419450421)

[المشتريات 23](#_Toc419450422)

[**بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014** 24](#_Toc419450423)

[**جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014** 24](#_Toc419450424)

[**مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2014** 24](#_Toc419450425)

[**صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد**](#_Toc419450425) 25

[**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستئمانية** 25](#_Toc419450426)

[**تقييم وحدة المراجعة الداخلية** 25](#_Toc419450427)

[**الاجتماع مع اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة** 26](#_Toc419450428)

[**متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة** 26](#_Toc419450429)

[**الملحـق I - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة** 27](#_Toc419450430)

[**الملحق II - متابعة التوصيات التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري** 38](#_Toc419450431)

[**الملحق III - متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة** 39](#_Toc419450432)

#

# مقدمة

يتحدد الأساس القانوني لمراجعة الحسابات التي قام بها مراجع الحسابات الخارجي في المادة 28 من اللوائح المالية (طبعة 2010): والصلاحيات الإضافية.

يرفع هذا التقرير إلى المجلس نتائج مراجعة الحسابات التي قمنا بها.

لقد نظرنا في تقرير الإدارة المالية للاتحاد الدولي للاتصالات في 31 ديسمبر 2014 وفي حسابات الميزانية وفي اتساقها.

يحكم الفترات المالية دستور الاتحاد الدولي للاتصالات واتفاقيته، *والقواعد المالية واللوائح المالية* للاتحاد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

أجرينا مراجعة الحسابات للسنة المالية 2014 استناداً إلى معايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (INTOSAI)، ونظام المعايير المحاسبية الدولية IPSAS، وطبقاً للصلاحيات الإضافية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من اللوائح المالية للاتحاد.

ولقد خططنا العمل وفقاً لاستراتيجية مراجعتنا للتوصل إلى اقتناع معقول بأن البيانات المالية خالية من أي أخطاء مادية.

وقمنا بتقييم المبادئ المحاسبية والتقديرات ذات الصلة التي وضعتها إدارة الاتحاد وقمنا بتقييم مدى كفاية عرض المعلومات في البيانات المالية.

وقمنا، على أساس العينة، باختبار عدد من المعاملات والوثائق ذات الصلة وحصلنا على ما يكفي من الأدلة الموثوقة فيما يتعلق بالحسابات والكشوف في البيانات المالية.

وهكذا، حصلنا من خلال المراجعة على أساس كافٍ للرأي الوارد أدناه.

وتم في أثناء عملية المراجعة توضيح جميع المسائل ومناقشتها مع الموظفين المسؤولين.

وعقد الفريق مناقشات منتظمة مع السيد الحسن با، رئيس إدارة الموارد المالية في الاتحاد، ومع عدد من الموظفين العاملين تحت إشرافه أو في الدوائر الأخرى، تبعاً للموضوع قيد النظر.

وقد قدّمت نتيجة مراجعة الحسابات في 30 أبريل 2015.

وعملاً بالفقرة 9 من الصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية فيما يتصل بتعليقات الأمين العام لإدراجها في هذا التقرير، أحاطنا الأمين العام علماً بواسطة زملائه أثناء المناقشة النهائية في 4 مايو 2015 بأنه سوف يرسل لنا تعليقاته. وقد وردت تلك التعليقات في 6 مايو 2015 وأدرجت على النحو الواجب في هذا التقرير.

لقد قمنا بمراجعة تقرير الإدارة المالية للاتحاد بشأن الحسابات التي أجراها الاتحاد فيما يتعلق بالنتائج المالية حتى 31 ديسمبر 2014، والتي قدمت امتثالاً للمادة 28 من *اللوائح المالية (طبعة 2010)*.

وقد أدرج في البيانات المالية ’خطاب بيان‘ يشير إلى حسابات السنة المالية 2014، وقعه الأمين العام ورئيس دائرة إدارة الموارد المالية، وهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من وثائق المراجعة.

وعلاوةً على ذلك، تلقينا أيضاً بيان الرقابة الداخلية لعام 2014، الذي وقعه الأمين العام في 30 أبريل 2015.

وقد أبرزنا نتائج نشاط المراجعة الذي قمنا به في شكل "توصيات" و"اقتراحات". ففي حين تندرج التوصيات ضمن عملية المتابعة التي يقوم بها فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية، فإن الاقتراحات يضطلع بمتابعتها المراجع الخارجي للحسابات وحده. ومن حيث المبدأ، يمكن لمجلس الاتحاد أن يطلب من الأمين العام، بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبناءً على مشورة من اللجنة الاستشارية. المستقلة للإدارة (IMAC)، تنفيذ "اقتراح" يراه ضرورياً. وعندما تقع مسألة ما خارج اختصاص الإدارة، فإننا نلفت انتباه المجلس إلى ذلك.

كما قمنا بمراجعة حسابات تليكوم العالمي للاتحاد لعام 2014، طبقاً للفقرة 6 من *يقرر* من القرار 11 (غوادالاخارا، 2010).

وأخيراً، نود أن نعرب عن تقديرنا لما لمسناه من حسن الاستقبال وجاهزية من جميع المسؤولين في الاتحاد الذين التمسنا منهم المعلومات والوثائق.



Corte dei conti

# شهادة المراجعة

تقرير مراجع الحسابات المستقل

لقد راجعنا البيانات المالية للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) حتى 31 ديسمبر 2014. وهي تتألف من بيان الوضع المالي وبيان الأداء المالي للسنة المنتهية وبيان التغيرات في صافي الأصول والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية وبيان التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وكذلك ملخص للسياسات المحاسبة الرئيسية وملاحظات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الأمين العام للاتحاد عن البيانات المالية

الأمين العام هو المسؤول عن إعداد البيانات المالية وتقديمها بأمانة طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS). وهو مسؤول أيضاً عن شفافية البيانات المالية وحسن عرضها فضلاً عن إنشاء ورعاية نظام محاسبي مستدام ونظام للرقابة الداخلية ونظام منفصل للمراجعة الداخلية للحسابات، بما في ذلك إجراءات لتفادي واكتشاف أي مظاهر للاحتيال وأي أخطاء جوهرية.

مسؤولية مراجع الحسابات

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء رأي بشأن البيانات المالية للاتحاد بناءً على مراجعتنا، التي نجريها طبقاً للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI) واللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد. وتتطلب معايير ISSAI منا الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة بما يضمن الاطمئنان بدرجة معقولة إلى المبالغ والكشوف الواردة في البيانات المالية.

وتتوقف الإجراءات المختارة على حكم مراجع الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن احتيال أم عن خطأ. وعند إجراء تقييم المخاطر هذا، يراعي المراجع نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالإعداد والعرض السليم من جانب الاتحاد للبيانات المالية من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة للظروف الراهنة، ولكن ليس بهدف إبداء رأي بشأن كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية في الاتحاد. وتتضمن المراجعة كذلك تقييم لملاءمة السياسات المحاسبية المعتمدة وما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي أجراها الأمين العام معقولة وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

ولقد تأكدنا من أن البيانات المالية أعدت طبقاً للسياسات المحاسبية الموضوعة وأن هذه السياسات طبقت على أساس اتفاقها مع تلك المطبقة على الفترة المالية السابقة. كما تأكدنا من أن المعاملات قد جرت طبقاً للوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد.

وطبقاً للمادة 28 من اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد والصلاحيات الإضافية التي تحكم المراجعة الخارجية للحسابات (الملحق I بهذه اللوائح المالية والقواعد المالية)، أعددنا تقريراً مفصلاً بشأن أعمال بالمراجعة التي قمنا بها للبيانات المالية للاتحاد لعام 2014.

ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها توفر أساساً كافياً ومناسباً لإبداء رأينا بالنسبة للمراجعة.

أبرز الوقائع

يكتشف بيان الوضع المالي عن نقص صافي الأصول (386,0– مليون فرنك سويسري) نتيجة في الأساس لأثر الالتزامات الإكتوارية المتعلقة بمزايا الموظفين على الأجل الطويل والمسجلة في بيان الوضع المالي بمبلغ 534,4 مليون فرنك سويسري. وترد في التقرير تفاصيل التحليل الذي قمنا به. وتقوم الإدارة باتخاذ التدابير اللازمة، حيث أكدت لنا أنها ستقوم بمراقبة فعالية هذه التدابير.

رأي

في رأينا، تَعرض البيانات المالية للاتحاد لعام 2014 بصورة صادقة، في جميع النقاط الأساسية، الوضع المالي للاتحاد الدولي للاتصالات حتى 31 ديسمبر 2014، وأدائه المالي، والتغيرات في صافي الأصول، والتدفقات النقدية والمقارنة بين المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS والقواعد المالية واللوائح المالية للاتحاد.

روما، 7 مايو 2015

***رافائيل سكويتيري
رئيس ديوان المحاسبة***

# بنية البيانات المحاسبية

1 تتضمن البيانات المالية للاتحاد التي أعدت وعرضت امتثالاً للمعيار IPSAS 1 العناصر التالية:

• بيان الوضع المالي - الرصيد في 31 ديسمبر 2014 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2013 والذي يبين الأصول (مقسمة إلى أصول جارية وأصول غير جارية)، والخصوم (مقسمة إلى خصوم جارية وخصوم غير جارية)، وصافي الأصول؛

• بيان الأداء المالي للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 مع الأرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2013 والذي يبين الفائض/العجز للسنة المالية؛

• بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 الذي يبين قيمة صافي الأصول بما فيها الفائض أو العجز للسنة المالية وكذلك الخسائر المسجلة مباشرة في صافي الأصول دون أن تؤثر في بيان الأداء المالي؛

• بيان التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 الذي يبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وما يعادلها، ويراعي لهذا الغرض المعاملات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ومجاميع الخزانة في نهاية السنة المالية؛

• مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2014؛

• ملاحظات على البيانات المالية تتضمن معلومات عن السياسات المحاسبية ومعلومات إضافية لازمة لن‍زاهة التقديم.

# بيان الوضع المالي 2014

## الأصول

2 في عام 2014 بلغت الأصول مقدار 370,3 مليون فرنك سويسري بما يمثل بمقدار 14,3 مليون فرنك سويسري (0,4+ في المائة) مقارنة بالقيمة المسجلة في 2013 (356,0 مليون فرنك سويسري).

3 وهي تتألف من أصول جارية بمقدار 258,8 مليون فرنك سويسري تمثل نسبة 69,9 في المائة من مجموع الأصول (أعلى بقليل من 67,7 في المائة في عام 2013)، وأصول غير جارية تعادل 111,5 مليون فرنك سويسري، تمثل 30,1 في المائة من مجموع الأصول (32,3 في المائة في عام 2013).

## الأصول الجارية

4 في عام 2014 بلغ مجموع الأصول الجارية مقدار 258,8 مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة بمقدار 17,7 مليون فرنك سويسري (7,3+ في المائة) مقارنةً بعام 2013 (241,1 مليون فرنك سويسري). وبصفة إجمالية تعزى الزيادة إلى التدفقات النقدية وما يعادلها (15,8+ مليون فرنك سويسري) ومستحقات المعاملات المتبادلة (1,0+ مليون فرنك سويسري) والمساهمات المستحقة (2,4+ مليون فرنك سويسري)، بينما انخفضت الاستثمارات (1,2– مليون فرنك سويسري) والمخزونات (0,2– مليون فرنك سويسري) والمستحقات الأخرى (0,1– مليون فرنك سويسري). ويُحدد الأساس المستخدم في تقييم الأصول الجارية في المبادئ المحاسبية الرئيسية (الملاحظة 3).

## التدفقات النقدية وما يعادلها

5 زاد الباب الفرعي "التدفقات النقدية وما يعادلها" الذي بلغ مجموعه 75,4 مليون فرنك سويسري بمقدار 15,8 مليون فرنك سويسري (26,5+ في المائة) مقارنةً بمبلغ 59,6 مليون فرنك سويسري في عام 2013، وكان يشمل النقد الحاضر وجميع الأرصدة في الحسابات الجارية للاتحاد في البريد والمصارف في 31 ديسمبر 2014. وترجع هذه الزيادة المذكورة أعلاه بصفة رئيسية إلى "الحسابات المصرفية الجارية بالفرنك السويسري" (16,7+ مليون فرنك سويسري) التي تقدر نسبتها بحوالي 75,7 في المائة من مجموع الباب الفرعي. وتعوضت جزئياً بنقص في الباب الفرعي "الحسابات المصرفية الجارية بالعملات الأجنبية" (1,0– مليون فرنك سويسري). ويرد تقسيم مفصل للتدفقات النقدية وما يعادلها في الملاحظة 7 في تقرير الإدارة المالية.

6 وقد طلبنا إلى جميع المصارف التي لها علاقات تجارية بالاتحاد تأكيد أرصدة الحسابات الجارية في 31 ديسمبر 2014. وتحققنا من أن الأرصدة قد سجلت في الحسابات وفقاً للأصول. وفُسرت وبُررت جميع أوجه التباين التي ظهرت. وجدير بالذكر أننا لم نتلق تأكيداً مباشراً من ثمانية مصارف، على الرغم من أن إدارة الاتحاد بذلت كل الجهود الممكنة لكي نتمكن من الحصول عليها.

7 بالإشارة إلى تأكيدات المصارف المطلوبة التي لم ترد، أرسلت إلينا إدارة الاتحاد نسخة من البيانات حتى 31 ديسمبر 2014 المتعلقة بجميع المصارف المذكورة أعلاه، واستخدمناها من أجل توفيق الحسابات.

## الاستثمارات

8 في عام 2014 بلغ الباب الفرعي "الاستثمارات" 87,1 مليون فرنك سويسري بنقص 1,2 مليون فرنك سويسري (1,3– في المائة) مقارنةً بمبلغ 88,2 مليون فرنك سويسري في عام 2013، وكان يشمل استثمارات محددة الأجل لا يتجاوز استحقاقها 6 أشهر بداية من 31 ديسمبر 2014. ويرد في الملاحظة 8 في تقرير الإدارة المالية تقسيم مفصل للاستثمارات بحسب تاريخ الاستحقاق. وتورد الملاحظة أيضاً الاستثمارات المقيدة المخصصة لمشروعات خارج الميزانية تبلغ قيمتها 23,1 مليون فرنك سويسري في عام 2014 مقارنةً بمبلغ 22,8 مليون فرنك سويسري في عام 2013.

9 في الملاحظة 3 من تقرير الإدارة المالية لعام 2014، بشأن المبادئ المحاسبية الرئيسية، تقدم الفقرة المحددة بشأن الصكوك المالية معلومات عن كشوف الاستثمارات. وطبقاً للمعايير IPSAS، تقدم الملاحظة 5 معلومات عن إدارة المخاطر المالية، لا سيما وأن جميع الاستثمارات تتعرض لمخاطر الائتمان فضلاً عن المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة والسيولة والعملة والسوق.

10 في الاستثمارات الثابتة الأجل، لاحظنا عدم وجود تفاوتات كبيرة في 2014 في التكوين بحسب العملة بين الاستثمارات التي لها تاريخ استحقاق في نهاية 2014 وتلك التي لها تاريخ استحقاق في نهاية 2013؛ وعلى وجه التحديد، لوحظ انخفاض طفيف للاستثمارات بالدولار الأمريكي. ونرى أن ذلك يتماشى مع الجهود المعلنة لإدارة ومراقبة التعرض لمخاطر العملة في حدود معلمات مقبولة، كما ورد في الملاحظة 5.

## المستحقات

11 تمثل المستحقات الحالية، سواء أكانت عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، قيمة صافية تبلغ 86,8 مليون فرنك سويسري في عام 2014 مقارنةً بمبلغ 83,4 مليون فرنك سويسري في عام 2013. وقدرت بحوالي 33,5 في المائة من مجموع الأصول الجارية مقارنةً بحوالي 34,6 في المائة في عام 2013. وهي تمثل، كما جاء في الملاحظة 9 في تقرير الإدارة المالية، الإيرادات غير المحصلة التي التزمت الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون بدفعها للاتحاد من أجل المساهمات السنوية، وشراء المنشورات، ومعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية، أو أي فواتير أخرى يصدرها الاتحاد.

12 أما المستحقات غير الجارية، التي أوضحتها الإدارة كذلك في الملاحظة 9، سواء عن معاملات تبادلية أم غير تبادلية، فقد بلغت 17,5 مليون فرنك سويسري (9,4 ملايين فرنك سويسري في عام 2013). وقد رصدت بالكامل في 31 ديسمبر 2014 تماشياً مع المبادئ المعروضة في الملاحظة 3 في البيانات المالية. وترد إيضاحات إضافية في الملاحظة 9 "المستحقات".

## المستحقات الجارية الأخرى

13 يرد مبلغ 8,8 ملايين فرنك سويسري (9,0 ملايين فرنك سويسري في عام 2013) في الرصيد الختامي في إطار المستحقات الأخرى. ويرد تقسيم مفصل "للمستحقات الأخرى" في الملاحظة 11 من تقرير الإدارة المالية.

## المخزونات

14 في عام 2014، تم تسجيل البنود المتعلقة بالمنشورات والتذكارات واللوازم بقيمة صافية قدرها 0,7 مليون فرنك سويسري بنقص مقداره 0,1 مليون فرنك سويسري مقارنةً (بصافي قيمة 0,8 مليون فرنك سويسري) لعام 2013. وترد تفاصيل المخزونات في الملاحظة 10 من تقرير الإدارة المالية.

15 حصلنا على قوائم الأصول ودققناها، بمقارنتها مع قوائم العام الأسبق. ولم يتبين وجود أي مشكلات كبيرة قد يكون لها أثر على الحسابات في تاريخ إقفال الحساب (31 ديسمبر 2014).

## الأصول غير الجارية

16 بلغ مجموع الأصول غير الجارية في 31 ديسمبر 2014 مقدار 111,5 مليون فرنك سويسري، حيث انخفضت بمقدار 3,4 مليون فرنك سويسري (3,0– في المائة) مقارنةً بعام 2013 عندما بلغت 115,0 مليون فرنك سويسري وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى استهلاك مباني الاتحاد. ويحدد أساس تقييم الأصول غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 3).

17 ويضم الباب "الأصول المادية" بمقدار 107,4 مليون فرنك سويسري ما يمثل 96,3 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية (في عام 2013 كانت 112,1 مليون فرنك سويسري أو ما يمثل 97,5 في المائة من مجموع الأصول غير الجارية) و"الأصول غير المادية" التي تبلغ 4,1 مليون فرنك سويسري أو نسبة 3,7 في المائة (2,9 مليون فرنك سويسري في 2013، أو 2,5 في المائة). ويرد توضيحها في الملاحظتين 12 و13 في تقرير الإدارة المالية، على التوالي.

## الأصول المادية

18 تبلغ قيمة هذا الباب 107,4 مليون فرنك سويسري، وهي القيمة الصافية في 31 ديسمبر 2014 من التكاليف الرأسمالية المقيدة مطروحاً منها استهلاك كل فئة من الفئات المدرجة أدناه: المباني (105,4 مليون فرنك سويسري قيمة خالصة سجلت في 2014، حيث كانت 112,1 مليون فرنك سويسري في 2013)، والمعدات (0,1 مليون فرنك سويسري في 2014، وكانت 0,2 مليون فرنك سويسري في 2013)، والأثاث (0,4 مليون فرنك سويسري في 2014؛ وكانت 0,5 مليون فرنك سويسري في 2013)، ومعدات تكنولوجيا المعلومات (0,5 ملايين فرنك سويسري في 2014؛ وكانت 1,9 ملايين فرنك سويسري في 2013). وبلغ إجمالي الاستهلاك 44,9 مليون فرنك سويسري في 2014 وكان 42,1 مليون فرنك سويسري في 2013. وفي 2014، كان هناك مبلغ مقداره 1 مليون فرنك سويسري لأصول تحت الإنشاء (0,8 مليون فرنك سويسري في 2013) وهي موضحة في الملاحظة 12 في تقرير الإدارة المالية.

19 ومن المطلوب في بيان الوضع المالي طبقاً للمعيار IPSAS 1 قيد المباني بمثابة أصول. وبالنسبة للقيد الأولي، فإن المعيار IPSAS 17 يشير إلى ضرورة الإشارة إلى تكاليف هذه البنود أو إلى قيمة عادلة لها يمكن التعويل عليها. وتخصم قيمة الاستهلاك بصفة منتظمة على مدى العمر النافع للأصل، ويجب أن يعكس أسلوب الإهلاك النمط الذي من المتوقع وفقاً له أن يستهلك الكيان المعني فوائد الأصل الاقتصادية أو إمكانيات استخدامه في المستقبل. ويجب إعادة النظر في القيمة المتبقية بصفة سنوية على الأقل وأن تساوي المبلغ الذي سيتلقاه الكيان حالياً إذا كان الأصل قد بلغ السن والحالة المتوقعين له في نهاية عمره النافع. والأرض والمباني أصلان منفصلان ويحسبان كل على حدة حتى في حالة حيازتهما معاً.

20 ويتعين على مراجع الحسابات الخارجي، وفقاً للملحق II للوائح المالية للاتحاد، أن يقرر ما إذا "كانت قد طبقت إجراءات مرضية لمراجع الحسابات الخارجي على تسجيل الأصول والخصوم والفوائض والعجز".

21 وجاء في الملاحظة 3 من تقرير الإدارة المالية "مبادئ المحاسبة الرئيسية" الفقرة الفرعية "الأصول المادية" أن القيد الأولي للمباني جرى وفقاً *"للقيمة الذاتية" "على أساس الدراسة التي أجراها مكتب استشاري خارجي"*، وذلك لتحديد قيمة رصيد الميزانية الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية IPSAS. ورئي أن ذلك يعد "تكلفة تاريخية"، وحسب الاستهلاك بالاستناد إلى *"عمر نافع تقديري"* لهيكل المبنى يساوي 100 سنة. أما الأرض التي للاتحاد عليها *"حق في المساحة"* مجاني، فلم تؤخذ في الحسبان عند تحديد القيمة الأولية للمباني.

22 وفي الملاحظة 12 في البيانات المالية كانت المباني التي أدرجت كأصول غير جارية هي مبنى البرج، ومبنى فارامبيه، والتوسع C، والمقصف، ومبنى مونبريان. وفيما يتصل بالمباني كما ذكر أعلاه، فقد تغيرت القيمة الدفترية الصافية من 108,6 مليون فرنك سويسري في 1 يناير 2014 و105,4 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2014، (بينما تغيرت في السنة الماضية من 112,0 مليون فرنك سويسري في 1 يناير 2013 إلى 108,6 مليون فرنك سويسري في 31 ديسمبر 2013) وذلك بسبب إعادة تصنيف بمبلغ 0,1 مليون فرنك سويسري والاستهلاك المعتمد خلال السنة والبالغ 3,4 مليون فرنك سويسري.

23 والاتحاد السويسري يمنح التمويل اللازم لإنشاء مباني للمنظمات الدولية عن طريق مؤسسة مباني المنظمات الدولية (FIPOI) على شكل قروض بشروط ميسرة، أي لفترة 50 سنة بسعر فائدة يساوي %0، بينما توفر ولاية جنيف الأرض مجاناً بموجب *"الحق في المساحة"*. ويرد توضيح قيمة القروض المقدمة من مؤسسة مباني المنظمات الدولية في الملاحظة 16 في تقرير الإدارة المالية لعام 2014.

## *الأصول منخفضة القيمة (LVA)*

24 الأصول منخفضة القيمة (LVA) التي لم يعلن عنها في الملاحظات الواردة في البيانات المالية لعام 2013، سجلت في هذه السنة في الجدول الوارد في الملاحظة 12 بتقرير الإدارة المالية. والسياسة العامة للاتحاد تحدد أن الأصول التي تقل عن حد 5 000 فرنك سويسري تخضع للاستهلاك الكامل هذا العام. وسجلت أصول منخفضة القيمة بمبلغ 15,2 مليون فرنك سويسري لعام 2014 (كانت 15,4 في 2013). وهي تمثل نحو 10 في المائة من تكلفة الأصول المادية (PPE). ويؤول مبلغ 6,2 مليون فرنك سويسري منها بوجهٍ عام إلى معدات تكنولوجيا المعلومات.

25 ونتيجةً للمبلغ الكبير الذي يعلن عنه لجميع الأصول منخفضة القيمة (10 في المائة من تكاليف الأصول المادية) والوزن النسبي لبعض الفئات مقارنةً بفئات أخرى (تكنولوجيا المعلومات، كما ورد آنفاً)، فقد تنظر الإدارة في مراجعة حد العتبة والكشف عن فئات البنود (مثلاً معدات تكنولوجيا المعلومات والمركبات والمعدات وما إلى ذلك).

**الاقتراح رقم 1**

26 نقترح في هذا الصدد أن تنظر الإدارة في مراجعة حد العتبة للأصول منخفضة القيمة، خاصةً تحديد الفئات المختلفة للبنود واستهلاكها طبقاً لعمرها النافع.

**تعليقات من الأمين العام**

ستتم دراسة هذا الاقتراح من أجل تحليل أثر تحديد عتبات تفاضلية طبقاً لفئة الأصول الثابتة. وجدير بالذكر أن القيمة 15,2 مليون فرنك سويسري تمثل القيمة الإجمالية للأصول المنخفضة القيمة المحسوبة في وحدة الأصول الثابتة منذ تطبيق المعايير IPSAS (بما في ذلك مبلغ لموازنة التنفيذ ما قبل المعايير (IPSAS)).

## *شطب البنود المفقودة أو المسروقة*

27 لقد قمنا بفحص إجراءات شطب معدات تكنولوجيا المعلومات (IT) في البيانات المقدمة، وقد وجدنا قائمة ببنود مفقودة أو مسروقة أعدتها دائرة خدمات المعلومات (IS) وأقرتها دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD). وزودتنا الإدارة بالوثائق الداعمة لعملية الشطب المعنية، بيد أننا لاحظنا أن البنود المفقودة أو المسروقة لا يعضدها إلا إعلانات ذاتية أو مذكرات من أمن الاتحاد، وأن هذه الحالات لم تبلغ بها الشرطة المحلية. وهناك حالات لم يقم فيها موظف سابق بإعادة معدات حاسوبية.

28 وأكدت الإدارة لنا أنها في المستقبل، في حالة فقدان أو سرقة قطع من معدات (هاتف ذكي مثلاً أو حاسوب محمول) خارج مقر الاتحاد، فإن الشخص المخصص له هذه البنود سيكون عليه إبلاغ الشرطة بالأمر، وأي بنود لا ترد يتحمل الشخص المسؤول تكلفتها.

**التوصية رقم 1**

29 نحن نرى أن البنود المفقودة أو المسروقة تستحق إجراءً منفصلاً ومحدداً قبل شطبها، وعلى الرغم من اعترافنا بأن هناك إجراءً سارياً، فإننا نوصي الإدارة بتعزيز الإجراء الحالي الخاص بهذه المسألة المحددة.

**تعليقات الأمين العام**

سيتم تعديل الإجراء الحالي بناءً على ذلك في 2015.

## الأصول غير المادية

30 في عام 2014، بلغت الأصول غير المادية 4,1 مليون فرنك سويسري، حيث زادت بمقدار 1,2 مليون فرنك سويسري (42,5+ في المائة) مقارنةً بقيمتها في 2013 (2,9 مليون فرنك سويسري).

31 وكما أفادت الإدارة في الملاحظة 13 بتقرير الإدارة المالية، فإن الرسملة، وفقاً للمعيار IPSAS 31، تتناول التطورات الداخلية المتعلقة بتحسينات لبعض الخدمات المحددة المقدمة للأعضاء، وتحديداً النفاذ إلى وثائق الاتحاد وإدارتها وأرشفتها.

## الخصوم

32 في 2014، بلغت الخصوم 756,3 مليون فرنك سويسري وقد زادت بمقدار 201,8 مليون فرنك سويسري (49,2+ في المائة) مقارنةً بالقيمة المسجلة في عام 2013 (552,2 مليون فرنك سويسري).

33 وهي تتألف من خصوم جارية بمبلغ 144,4 مليون فرنك سويسري تمثل 19,1 في المائة من مجموع الخصوم (مقابل 25,7 في المائة في 2013) وخصوم غير جارية بمبلغ 611,9 مليون فرنك سويسري تمثل 80,9 في المائة من مجموع الخصوم (كانت 74,3 في المائة في 2013).

## الخصوم الجارية

34 في 2014، بلغ مجموع الخصوم الجارية 144,4 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 2,3 مليون فرنك سويسري (1,6+ في المائة) مقارنةً بعام 2013 (142,1 مليون فرنك سويسري). وبصفة إجمالية، ترجع الزيادة إلى أثر الزيادة في "الإيرادات المؤجلة" (1,5+ مليون فرنك سويسري) و"الديون الأخرى" (1,4+ مليون فرنك سويسري) من جهة، ومن جهة أخرى إلى النقص في باب "الموردون والدائنون الآخرون" (0,5– مليون فرنك سويسري). ويتحدد أساس تقييم الخصوم الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 3).

## الموردون والدائنون الآخرون

35 يظهر مبلغ 9,2 مليون فرنك سويسري (9,7 مليون فرنك سويسري في 2013) في الرصيد الختامي تحت عنوان "الموردون والدائنون الآخرون". ويرد له تقسيم مفصل في الملاحظة 14 بتقرير الإدارة المالية.

## الإيرادات المؤجلة

36 في عام 2014 بلغت قيمة الباب الفرعي "الإيرادات المؤجلة" 129,5 مليون فرنك سويسري بزيادة 1,5 مليون فرنك سويسري (1,2 في المائة) مقارنةً بمبلغ 128,0 مليون فرنك سويسري في 2013. ويأتي معظم هذا المبلغ من مساهمات أعضاء الاتحاد (الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات والمنتسبون) ومن الإيرادات الناتجة عن معالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية التي لم تكتمل في نهاية عام 2014. ويرد تقسيم مفصل للإيرادات المؤجلة في الملاحظة 15 بتقرير الإدارة المالية.

## الأرصدة الاحتياطية

37 في عام 2014، بلغت قيمة الباب الفرعي "الأرصدة الاحتياطية" 0,8 مليون فرنك سويسري، حيث نقصت بمقدار 0,1 مليون فرنك سويسري (5,8– في المائة) مقارنةً بمبلغ 0,9 مليون فرنك سويسري في 2013. ويشمل هذا الباب المبلغ الاحتياطي المخصص للدعاوي القانونية (0,3 مليون فرنك سويسري) والاحتياطي المخصص لمعالجة بطاقات التبليغ عن الشبكات الساتلية بالمجان (0,5 مليون فرنك سويسري).

38 قمنا بمراجعة التقارير الصادرة عن المستشار القانوني للاتحاد ونعتبر كمية الاحتياطي المرصودة لخسارة محتملة في الدعاوي القانونية صحيحة إلى حدٍ كبير.

## القروض والديون المالية

39 المبلغ المتصل برأس المال الذي اقترضه الاتحاد من مؤسسة مباني المنظمات الدولية من أجل بناء وتجديد مبانيه مسجل بشكل سليم بوصفه قصير الأجل (1,5 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة 1,0 في المائة من مجموع الخصوم الجارية)، وهو ما يطابق القسط الذي سيسدده الاتحاد للمؤسسة في عام 2014، وبوصفه طويل الأجل (45,3 مليون فرنك سويسري، أي بنسبة 7,4 في المائة من مجموع الخصوم غير الجارية). والمبالغ التي يرد تفصيلها في الملاحظة 16 من تقرير الإدارة المالية يؤكدها أيضاً البيان المؤرخ 18 مارس 2015 المستلم من مؤسسة مباني المنظمات الدولية.

## الخصومات الجارية الأخرى

40 في عام 2014 بلغ البابان الفرعيان "مزايا الموظفين" و"الديون الأخرى" 0,5 مليون فرنك سويسري (0,5 مليون فرنك سويسري في عام 2013) و3,0 ملايين فرنك سويسري (1,6 مليون فرنك سويسري في عام 2013) على التوالي. ويرد وصف مفصل وتقسيم لهما على التوالي في الملاحظتين 1.17 و19 من تقرير الإدارة المالية.

41 وبصفة خاصة فإن "مزايا الموظفين" قصيرة الأجل المسجلة في إطار "الخصوم الجارية" ترتبط بالمبلغ المخصص لساعات العمل الإضافية (0,06 مليون فرنك سويسري في 2014) والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (0,4 مليون فرنك سويسري في عام 2014) ولم تكشف الفحوص التي أجريناها عن أي مشكلة كبرى والمخصصات الاحتياطية دقيقة إلى حد كبير.

## الخصوم غير الجارية

42 في عام 2014 بلغ مجموع الخصوم غير الجارية 612,0 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 201,8 مليون فرنك سويسري (49,2+ في المائة) مقارنةً بعام 2013 (410,1 مليون فرنك سويسري). وترجع هذه الزيادة بصفة إجمالية إلى الزيادة في مزايا الموظفين (199,3+ مليون فرنك سويسري، أي 59,5+ في المائة). ويتحدد الأساس الذي يستند إليه تقييم الخصوم غير الجارية في المبادئ المحاسبية (الملاحظة 3).

43 وتضمن هذا الباب الديون طويلة الأجل (انظر الفقرة المعنونة "الاقتراضات")، وأموال الأطراف الخارجية المخصصة أو التي يجري تخصيصها، والخصوم من أجل خطة التأمين الصحي في الاتحاد، والمخصصات التي تغطي التزامات غير مؤكدة المقدار والتوقيت وترتبط أساساً بتعويضات ما بعد انتهاء مدة الخدمة.

## ملخص لمزايا الموظفين

44 تسجل مزايا الموظفين في البيانات المالية تحت "الخصوم الجارية" و"الخصوم غير الجارية" وتبلغ قيمتها الإجمالية 534,8 مليون فرنك سويسري، كما هي موجزة في الجدول أدناه.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الخصوم** | **السنة (بآلاف الفرنكات السويسرية)** | **التغيير 2013-2014** |
| ***2014*** | ***2013*** | **بآلاف الفرنكات السويسرية** | **%** |
| جارية | 484 | 481 | 3 | %0,6 |
| غير جارية | 534 358 | 335 096 | 199 262 | %59,5 |
| **المجموع** | **534 842** | **335 577** | **199 265** | **%59,4** |
| ***مكونات الخصوم غير الجارية*** |  |  |  |  |
| خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) | 512 661 | 314 127 | 198 534 | %63,2 |
| المعاشات التقاعدية | 90 | 90 | 0 | %0,0 |
| الاستقرار/الإعادة إلى الوطن | 12 357 | 11 804 | 553 | %4,7 |
| الإجازات المتراكمة | 9 250 | 9 075 | 175 | %1,9 |
| **المجموع** | **534 358** | **335 096** |  |  |

## مزايا الموظفين طويلة الأجل

45 كما يعرض الجدول، في عام 2014 بلغ الباب الفرعي المعنون "مزايا الموظفين طويلة الأجل" 534,4 مليون فرنك سويسري بزيادة مقدارها 199,3 مليون فرنك سويسري (59,5+ في المائة) مقارنةً بمبلغ 335,1 مليون فرنك سويسري في عام 2013. وهو يمثل 87,3 في المائة من إجمالي الخصوم غير الجارية و70,7 في المائة من مجموع الخصوم. وشمل هذا الباب الخصوم الإكتوارية بالنسبة لمزايا ما بعد انتهاء مدة الخدمة في إطار خطة التأمين الصحي (512,7 مليون فرنك سويسري، مقابل 314,1 مليون فرنك سويسري في عام 2013)، والمبلغ المخصص للخصوم التقديرية من أجل منحة الإعادة إلى الوطن (12,4 مليون فرنك سويسري، مقابل 11,8 مليون فرنك سويسري في عام 2013)، والمبلغ المخصص للإجازات المتراكمة (9,3 ملايين فرنك سويسري، مقابل 9,1 مليون فرنك سويسري في عام 2013). ويرد في الملاحظة 2.17 من تقرير الإدارة المالية وصف وتقسيم بالتفصيل لمزايا الموظفين.

## مزايا الموظفين: منح الاستقرار والإعادة إلى الوطن

46 بلغت المخصصات المعتمدة في 31 ديسمبر 2014 لمنح الاستقرار والإعادة إلى الوطن 12,4 مليون فرنك سويسري (مقابل 11,8 مليون فرنك سويسري في عام 2013) وقد حسبت وفقاً للدراسة الإكتوارية التي كلفت الإدارة بها مجلس المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA). ونلاحظ أن المجلس المذكور، في تقريره المؤرخ 16 فبراير 2015، احتسب مبلغ 8 208 000 فرنك سويسري لقاء منحة الإعادة إلى الوطن ومبلغ 3 937 000 فرنك سويسري لقاء تكاليف الإعادة إلى الوطن، أي بمبلغ إجمالي قدره 12 145 000 فرنك سويسري، وهو يختلف عن المبلغ الوارد في تقرير الإدارة المالية (12 357 000).

## مزايا الموظفين: خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI)

47 في عام 2014 بلغ المخصص للخصوم الإكتوارية من أجل خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، 512,7 مليون فرنك سويسري بزيادة تبلغ 198,6 مليون فرنك سويسري (63,2+ في المائة) مقارنةً بمبلغ 314,1 مليون فرنك سويسري في عام 2013. وترجع هذه الزيادة بالدرجة الرئيسية إلى التغييرات في معدل الخصم (حيث انخفض إلى 1,51 في المائة في 2014، مقابل 2,76 في المائة في عام 2013) وكذلك إلى تحويل تكاليف مطالبات العلاج من الدولار الأمريكي إلى الفرنك السويسري. وقد أجرى الحساب مكتب الخبير الإكتواري AON Hewitt.

## التأثير الشديد للخصوم الإكتوارية على القيمة السالبة لصافي أصول الاتحاد

48 كان للمبلغ الكبير للخسائر الإكتوارية لصندوق التأمين الصحي ASHI (312,7 مليون فرنك سويسري) أثر شديد على صافي أصول الاتحاد ولهذا السبب ركزنا في جزء من أعمال المراجعة التي قمنا بها على مدى صحة وموثوقية مبالغ مزايا الموظفين.

49 وللحصول على تأكيد بشأن المبلغ المسجل في الحسابات، والذي زاد بمقدار 187,4 مليون فرنك، أضفنا إلى فريق المراجعة التابع لنا فريقاً من الخبراء الإكتواريين في القطاع العام، متخصصين في المزايا الاجتماعية لإجراء التقييم الإكتواري.

50 أعلنا عن منهجياتنا المستعملة في مراجعة الخصوم الإكتوارية واستراتيجيات المراجعة الخاصة بنا، في حالة وجود قيمة سالبة لصافي أصول إحدى وكالات الأمم المتحدة نتيجةً لخسائر إكتوارية، من فريق الأمم المتحدة للمراجعين الخارجيين للحسابات، حيث كنا نشارك كجهات ميسرة بشأن موضوعات "مزايا الموظفين: تأثير المعيار IPSAS 25 على صافي الأصول" (2012) و"مراجعة أعمال خبراء المراجعة" (2013). وكنا قد أرسلنا منهجياتنا هذه إلى الإدارة.

## الانتقال إلى خطة التأمين الصحي الجماعي (CMIP)

51 من المعلوم أن الاتحاد انسحب خلال عام 2014 من صندوق التأمين الصحي للموظفين (SHIF) المشترك بين الاتحاد ومنظمة العمل الدولية. وقد أدخل الاتحاد نظاماً جديداً للتأمين الصحي على الموظفين، خطة التأمين الصحي الجماعي (CMIP)، تقوم بضمانه وإدارته شركة Cigna/Vanbreda الدولية.

52 وحيث إن التغيير إلى النظام الجديد بدأ في 1 مايو 2014، كان من المبكر جداً قياس أثر النظام الجديد. ولم يتم الانتهاء بعد من حساب صندوق الضمان المتبقي للاتحاد، وذلك انتظاراً لقفل حسابات الصندوق SHIF. وسنرصد بالتالي أثر التحول إلى النظام الجديد في السنوات المقبلة.

## *ضرورة إجراء مناقصة لاختيار الخبير الإكتواري*

53 جدير بالذكر أن صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) قد قام بتقييمه خبير إكتواري، AON Hewitt، تم اختياره من جانب الاتحاد ومنظمة العمل الدولية معاً، لإجراء التقييم الإكتواري للصندوق SHIF. ونظراً إلى أن عام 2014 كان عاماً مختلطاً، أربعة أشهر في الخطة SHIF وثمانية أشهر في الخطة CMIP، تم الإبقاء على الخبير الإكتواري AON Hewitt. ولاحظنا من الناحية الأخرى أن مجلس المحاسبين القانونيين المعتمدين من (CPA Conseil) وهو من قام بتقييم الخصوم المتعلقة بمنح الإعادة إلى الوطن لمدة خمس سنوات.

54 ونرى، في كل الأحوال، أن الاتحاد سيكون لديه فرصة في العام القادم لاختيار الخبير الإكتواري الخاص به ويمكن أن يكون خبيراً إكتوارياً واحداً فقط لإجراء التقييمات المتعلقة بجميع مزايا الموظفين.

**التوصية رقم 2**

55 نوصي الإدارة بالبدء في طرح مناقصة لاختيار خبير إكتواري لإجراء التقييمات الإكتوارية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25.

**تعليقات الأمين العام**

جاري الالتزام بقواعد المشتريات، كما سيتم الالتزام بها بدقة عند اللجوء إلى طرح المناقصة الخاصة بالتقييمات الإكتوارية المتعلقة بالمعيار IPSAS 25.

## *طبقاً لافتراضات الاتحاد، فإن قيمة الخصوم صحيحة إلى حدٍ كبير*

56 تقع مسؤولية اختيار الافتراضات الإكتوارية على عاتق الإدارة وحدها. ويقوم المراجع الخارجي للحسابات بفحص مدى وجاهتها واتساقها مع المعيار IPSAS 25 ومع السنوات السابقة مع التحقق من صحتها.

57 وأجرى خبراؤنا الإكتواريون استعراضاً بشأن الافتراضات الرئيسية المتعلقة بعام 2014 حيث نوقشت مع الإدارة. وتتماشى الافتراضات مع الاتجاهات والمعدلات الاقتصادية وتتفق مع البيانات المتوفرة في الاتحاد أثناء مراجعتنا وقد تحققنا من صحتها.

58 ولإجراء المراجعة الخاصة بهم، قام خبراؤنا الإكتواريون بإعادة حساب التقديرات التي أعدها الخبيران الإكتواريان (المجلس CPA وAON) اللذان اختيرا من جانب الاتحاد؛ كما أجروا تحليلاً متعمقاً بجميع التقديرات والافتراضات الإكتوارية من أجل التحقق من صدقها والمنهجيات المستعملة. وقد تعاونت الإدارة والخبيران الإكتواريان بشكل كامل خلال هذه العملية.

59 وأكد العمل الذي قام به خبراؤنا الإكتواريون أن المبالغ المسجلة في الحسابات صحيحة إلى حد كبير؛ ومع ذلك، فبخلاف الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالتغيرات الاقتصادية، والتي تحتاج إلى مراجعتها كل عام، فربما يكون من المناسب أن يتم النظر في المستقبل في مدى ملاءمة افتراضات أخرى.

**الاقتراح رقم 2**

60 نقترح أن تقوم الإدارة في نهاية عام 2015 بالنظر فيما إذا كانت بعض الافتراضات تحتاج غالى مزيد من التنقيح.

**تعليقات الأمين العام**

أحيط علماً بهذا الاقتراح وستتم مراجعة جميع الافتراضات بناءً على ذلك بالنسبة للتقديرات المتعلقة بالسنة المالية 2015.

***ضرورة إجراء دراسة مراجعة إكتوارية كاملة***

61 في تقريرنا بشأن البيانات المالية لعام 2013، أوصينا الإدارة بإجراء دراسة مراجعة إكتوارية كاملة في السنوات المقبلة: من الضروري تلقي إجابات وحلول محتملة لمسألة التمويل الكافي من أجل ضمان عدم العجز في التمويل لنظام التأمين الصحي للاتحاد على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول.

62 ومع ذلك نرى الآن أنه لن يكون مجدياً ولا ملائماً إجراء دراسة مراجعة إكتوارية كاملة قبل استكمال عملية الانفصال عن الصندوق SHIF وقبل توفر البيانات الكافية في إطار الخطة CMIP لتقديم رؤية واقعية بشأن احتياجات التمويل، ويرجح ألاّ يتم ذلك قبل نهاية عام 2016.

**التوصية رقم 3**

63 نوصي الإدارة بإجراء دراسة مراجعة إكتوارية كاملة لتقييم متى يمكن أن تتعرض السلامة المالية للاتحاد للخطر على المدى الطويل من جراء احتياطات خطة التأمين الصحي. بيد أنه بالنظر إلى أن الانتقال إلى النظام الجديد لا يزال جارياً، يتعين إجراء هذه الدراسة بعد الانفصال عن الصندوق SHIF وبعد توفر بيانات كافية في إطار الخطة CMIP، وليس قبل نهاية عام 2016 بأي حال. وتحل هذه التوصية محل التوصيتين السابقتين 6/2012 و3/2013، حيث نرى إقفالهما.

**تعليقات الأمين العام**

أُحيط علماً بهذه التوصية. وستجرى دراسة إكتوارية كاملة بناءً على التوصية.

## *الخصوم والقيمة السالبة لصافي الأصول: المقارنة داخل منظومة الأمم المتحدة غير ممكنة*

64 لقد أكدنا على حقيقة أنه ليس من الممكن دائماً توحيد معظم الافتراضات الرئيسية المستعملة فيما يتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة داخل منظومة الأمم المتحدة. ويرجع ذلك إلى اختلاف خصائص كل وكالة مثل المحددات الخاصة بكل خطة طبية وعدد الأعضاء في الخطة وتركيبتهم وموقعهم الجغرافي (متقاعدون وفي الخدمة).

65 وندرك أنه في غياب أي إشارة واضحة ومحددة بشأن معدل الخصم في المعيار IPSAS 25، داخل منظومة الأمم المتحدة، تشير عدة وكالات إلى منحنيات عائد مختلفة (تتعلق مثلاً بسندات الشركات AA التي وضعتها هيئات مختلفة أو بسندات حكومية). وبالتالي يصعب إجراء مقارنة مباشرة للوضع الحالي للخصوم الإكتوارية للاتحاد مع هذه الخصوم في وكالات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي لا يمكن أيضاً مقارنة عجز التمويل للوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة.

66 نظراً إلى أنه لا يمكن، كما ورد آنفاً، مقارنة الخصوم الإكتوارية للاتحاد مباشرةً مع هذه الخصوم في منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة الأخرى، نلفت انتباه المجلس إلى أنه ليس من المستحسن استخلاص استنتاجات من تحليل مقارن مباشر بين عجز تمويل التزام التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة بالاتحاد والوضع في وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

## *عجز التمويل بالاتحاد في المستقبل: تحديد "الأدوات" الممكنة لخفضه*

67 يرجع العجز في تمويل خصوم مزايا الموظفين بشكل أساسي إلى زيادة الخصوم الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة.

68 ونرى ضرورة اتخاذ تدابير علاجية؛ ونرى أن هناك خمس "أدوات" رئيسية لتمويل الخصوم وبالتالي تعويض القيمة السالبة لصافي الأصول:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فئات الأدوات | الجهة المبادرة | القرار من اختصاص: |
| **أدوات تمويل الخصوم** |
| (1 مستوى مساهمات الدول الأعضاء |  | مؤتمر المندوبين المفوضين والمجلس |
| (2 مستوى الوفورات الداخلية من خلال خفض بعض النفقات المتعلقة بالموظفين والعمليات على أن تخصص الوفورات الناتجة لحساب احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة؛ | الإدارة | المجلس |
| (3 مستوى الإيرادات المتولدة خارج الميزانية العادية | الإدارة | المجلس |
| **أدوات إدارة الخصوم** |  |  |
| (4 مستوى مساهمات الأعضاء في خطة التأمين الصحي للخطة؛ | الإدارة | الأمين العام |
| (5 المزايا الممنوحة طبقاً لخطة التأمين الصحي الحالية؛ | الإدارة | الأمين العام |

**التوصية رقم 4**

69 نظراً إلى الحاجة إلى تدابير علاجية، يمكن للمجلس النظر في هذه الأدوات: ونوصي الإدارة بمراقبة هذه الأدوات لضمان التمويل الكافي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول وعلى الأجل الطويل.

**تعليقات الأمين العام**

يعد تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول فضلاً عن الخصوم الإكتوارية للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، الشاغل الرئيسي للاتحاد ويجري رصده بدقة. وهذه الأدوات المذكورة أعلاه، أخذت في الاعتبار، ضمن أمور أخرى عند تخطيط الانتقال إلى الخطة CMIP وعند إعداد ميزانية فترة السنتين 2015-2014 والخطة المالية للفترة 2019-2016، فضلاً عن ميزانية فترة السنتين 2017-2016، التي ستعرض على المجلس أثناء دورته لعام 2015. والمراقبة مستمرة لنتائج الخطة CMIP مع التواصل الاستباقي المنتظم مع جميع أصحاب المصلحة وإدخال التحسينات المقترحة واتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المناسب، من شأن كل ذلك أن يمكن من التمويل على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول.

## *تفادي عجز التمويل بالاتحاد في المستقبل: فهم كامل لجميع "الأدوات"*

70 علمنا أنه تم النظر في عدة تدابير من جانب إدارة الاتحاد لمواجهة عجز التمويل المتعلق بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة؛ ونشير إلى ونثمن الوثيقة C15/46 المؤرخة 1 أبريل 2015 (تقرير من الأمين العام إلى المجلس)، والتي تقدم تفاصيل موقف التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة حتى 31 ديسمبر 2014 وما اتخذ من إجراءات حتى الآن.

71 ونرحب بقرار المشاركة في فريق العمل المخصص المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة (ASHI) الذي أنشئ في إطار منظومة الأمم المتحدة ويضطلع بمهمة تحليل أوضاع مختلف منظمات الأمم المتحدة ودراسة الخيارات لتحقيق الاتساق في قيمة الالتزام وإدارة الخطط المختلفة وإيجاد الحلول الكفيلة بتمويل التزام التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة.

72 ويمكن تحسين "القوى الدافعة" الواردة في الفقرة 68 باستخدام عدة "قوى دافعة فرعية" لاستعمالها في تحديد سيناريوات محتملة متعددة يكون لها تأثيرات مختلفة على نقص تمويل التزام التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة.

**الاقتراح رقم 3**

73 نقترح على الإدارة، عند الحاجة، أن تحدد مجموعة شاملة من القوى الدافعة والقوى الدافعة الفرعية وأن تستخدم القوى الدافعة الأكثر أهمية لمراقبة وضع التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة ومعالجته بشكل فاعل.

**تعليقات الأمين العام**

تتم حالياً مراقبة خطة التأمين الصحي الجماعي بهدف التمكن في وقت مبكر من تحديد التعديلات التي تضمن تمويل التأمين الصحي على أساس دفع الاستحقاقات أولاً بأول. وقد أُخذت القوى الدافعة المذكورة أعلاه في الاعتبار من أجل تحديد التعديلات ذات الصلة. وسوف يموَّل التزام التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة وفقاً للموارد المتاحة الطويلة الأجل مع مراعاة القيود المفروضة على الميزانية.

## صندوق التأمين الصحي للموظفين كما راجعته المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كندا: لم يُبلغ عن أي مسائل كبرى

74 تجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية لصندوق التأمين الصحي للموظفين قد راجعتها المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في كندا (مكتب المراجع العام في كندا). وكان لنا على نحو منتظم تبادل معلومات مع المراجع الخارجي لا تتعلق بصحة الأرقام فحسب، بل تتعلق أيضاً بمدى وجاهتها. كما أننا ناقشنا منهجية المراجعة التي ينبغي تطبيقها على الافتراضات الرئيسية المختلفة التي يستخدمها الاتحاد ومنظمة العمل الدولية (في الدراسة الإكتوارية). ولم يبلغنا المراجعون الخارجيون الكنديون عن أي مسألة كبرى فيما يتعلق بصندوق التأمين الصحي للموظفين.

## مزايا الموظفين: صندوق تأمينات موظفي الاتحاد (الصندوق التقاعدي المغلق لموظفي الاتحاد)

75 كما كان الحال في الأعوام الماضية، فقد سجل مبلغ 90 000 فرنك سويسري في الحسابات عند إقفالها، وهو يتعلق بالتزامات تعويضات في شكل معاشات تقاعدية تدفع للموظفين السابقين في إطار صندوق التأمينات للموظفين (انظر أيضاً الفقرة 120 المتصلة بذلك).

## صافي الأصول

76 يشمل صافي الأصول الأموال المخصصة وغير المخصصة، والأموال من خارج الميزانية، والناتج من غير الميزانية، والفائض/العجز بالنسبة للسنة المالية، وآثار التحول إلى المعايير المحاسبية IPSAS. وفي عام 2014 تمخض صافي الأصول عن قيمة سلبية تبلغ 386,0- مليون فرنك سويسري، ما يمثل زيادة مقارنةً بمبلغ 196,2- مليون فرنك سويسري في عام 2013.

77 ويرد شرح لجميع التحركات في صافي الأصول في الجداول والملاحظات المختلفة في تقرير الإدارة المالية، وبصفة خاصة:

 أ ) الجدول الثاني "بيان الأداء المالي"، الذي يبين العجز بالنسبة للفترة (5,5- مليون فرنك سويسري).

ب) الجدول الثالث "بيان الاختلافات في صافي الأصول" الذي يظهر التحركات بصورة منفصلة لكل صندوق، وآثار المعايير المحاسبية IPSAS.

ج) الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية"، الذي يظهر فيه أيضاً التوفيق المحاسبي بين نواتج الميزانية (المبلغ الفعلي) والمبالغ المعتمدة في البيانات المالية (انظر أيضاً في هذا الصدد الملاحظة 25).

د ) الملاحظة 3 "المبادئ المحاسبية الرئيسية" في الفقرة المتصلة "بقيد الأموال"، وبصفة خاصة الفقرة الفرعية المعنونة "الأموال المخصصة"، وفي الفقرة المتصلة "بحساب الاحتياطي".

ﻫ‍ ) الملاحظة 4 "إدارة صافي الأصول"، التي تورد قائمة بالتحركات في حساب الاحتياطي والتوفيق بين "الأموال المخصصة للمنظمة" - كما هو الحال في الجدول الثالث - وحساب الاحتياطي.

## بيان الأداء المالي 2014

78 يظهر هذا البيان أن إيرادات ونفقات الاتحاد التشغيلية والمالية مصنفة ومبينة ومعروضة على أساس متسق من أجل توضيح صافي العجز أو الفائض للسنة. وقد كانت النتيجة بالنسبة للفترة عجزاً قدره 5,5- مليون فرنك سويسري.

## الإيرادات والنفقات

79 بلغ مجموع الإيرادات 180,1 مليون فرنك سويسري بانخفاض كبير قدره 16,9- مليون فرنك سويسري (8,6- في المائة) مقارنةً بعام 2013 (197,0 مليون فرنك سويسري)، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى انخفاض ’1‘ المساهمات الطوعية (5,6- مليون فرنك سويسري، 32,1- في المائة)، ’2‘ والإيرادات التشغيلية الأخرى (4,8- مليون فرنك سويسري، 10,8- في المائة)، وبصفة خاصة الانخفاض في الإيرادات من خارج الميزانية المتعلقة بدعم المشاريع، ’3‘ والإيرادات المالية (6,4- مليون فرنك سويسري، 88,6- في المائة) الناتجة بصفة رئيسية في مكاسب غير محققة في سعر الصرف (6,3- مليون فرنك سويسري)، وهو ما أبلغ عنه في الملاحظة 22. أما الاشتراكات المقررة، والبالغة 126,8 مليون فرنك سويسري، أي 70,4 في المائة من إجمالي الإيرادات، فقد حققت انخفاضاً طفيفاً فقط (0,2- مليون فرنك سويسري، أي 0,10- في المائة) مقارنةً بعام 2013، كما ورد في الملاحظة 21 من تقرير الإدارة المالية.

80 بلغ مجموع النفقات 185,6 مليون فرنك سويسري بانخفاض قدره 8,5 مليون فرنك سويسري (4,4- في المائة)، مقارنةً بعام 2013 (194,1 مليون فرنك سويسري). وانخفضت نفقات الموظفين، وقيمتها 143,7 مليون فرنك سويسري، بنسبة 77,4 في المائة من إجمالي النفقات، أي بمقدار 2,65 مليون فرنك سويسري (1,8- في المائة) كما ورد في الملاحظة 23 من تقرير الإدارة المالية. ويتعلق الانخفاض في نفقات الموظفين بصفة رئيسية بالباب الفرعي "الرواتب والعلاوات" (1,4- مليون فرنك سويسري).

## المنشورات

81 فيما يتعلق "بالمنشورات"، ينبغي أخذ القواعد والوثائق التالية في الاعتبار:

 أ ) الملحق 2 للمقرر 5 (المراجع في بوسان، 2014) بشأن تدابير خفض النفقات؛

ب) المقرر 12 (المراجع في بوسان، 2014) بشأن النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الات‍حاد؛

ج) القرار 66 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) بشأن وثائق الاتحاد ومنشوراته؛

د ) القرار 91 (المراجع في غوادالاخارا، 2010) بشأن استرداد تكاليف بعض منتجات الاتحاد وخدماته.

82 وقد نتج الجزء الأكبر من المبيعات (بنسبة 90 في المائة من إجمالي المبيعات، وبمبلغ 17,91 مليون فرنك سويسري) من المنشورات المتعلقة بالاتصالات البحرية. أما الجزء المتبقي البالغ 10 في المائة فقد ورد من المنشورات غير المتعلقة بالاتصالات البحرية، بما في ذلك منشورات لوائح الراديو.

83 تناول مكتب المراجعة الاتحادي السويسري هذه المسألة في تقريره لعام 2010، وفي التوصية رقم 1، التي تتكرر في عام 2011، و"أوصى الاتحاد بإدخال التصويبات اللازمة فيما يتعلق بتقييم المخزونات وتكييف نظامه المحوسب وفقاً لذلك من أجل ضمان تقييم سليم للمخزونات وفقاً للمعايير IPSAS". وقد نفذت الإدارة هذه التوصية بوضع سياسة داخلية لتقييم المخزونات قدمت إلى مكتب المراجعة الاتحادي السويسري في نوفمبر 2011. وتحدد هذه السياسة قواعد تقييم المخزونات من المنشورات على أن تحسب قيمة الخفض خطياً.

84 وافق مكتب المراجعة الاتحادي السويسري والإدارة على ضرورة إجراء دراسة عما إذا كان ينبغي أن تتضمن تكاليف المنشورات أيضاً تكاليف الموظفين المباشرة و/أو غير المباشرة.

85 علاوة على ذلك، فقد أوصى المراجع الداخلي بشأن هذه المسألة:

• اعتماد تعريف واضح لتكاليف وضع منشور،

• وإعادة تعريف مفهوم "هامش التكلفة"،

• وتحديد مسار عمل مناسب للامتثال للقرار 91 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) في فقرة "يكلف الأمين العام،... (3 بأن يحدد هيكل التكلفة لكل منتج وخدمة من أجل تطبيق استرداد التكاليف؛..."؛

• وتنفيذ طريقة مقترحة لتحديد تكاليف منشورات الاتحاد.

86 وقد تتبعنا هذه المسألة رغم أن الأساس المنطقي للتوصية لم يكن واضحاً، وبالنظر أيضاً إلى أن مكتب المراجعة الاتحادي السويسري لم يقترح أي تعديل و/أو تصحيح بهذا الصدد.

87 وحالياً لا يزال تنفيذ التوصيات، التي تولت تنسيقها دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD) مع دائرة خدمات المعلومات ودائرة المؤتمرات والمنشورات، مستمراً لكن الهدف هو استكماله قبل نهاية يونيو 2015.

## خدمة تجهيز الوثائق

88 كان من المقرر أن تُعتمد "خدمة تجهيز الوثائق (DPS) في الاتحاد" في 1 مايو 2015، وهي تستخدم حالياً في القطاعات الثلاثة لمعرفة تكاليف إنتاج المنشورات.

89 وقد أُبلغت المبادئ التوجيهية الجديدة وهي قيد الاستعمال التشغيلي. وأدخلت "سلسلة وثائق" جديدة لتقديم لمحة عامة عن تكاليف المنشورات. ويجري داخل كل قطاع تنسيق المقررات المتعلقة بالأعمال التجارية (مثلاً ما هي "سلسلة الوثائق" التي ينبغي استخدامها للمنشورات المختلفة، وما هو مركز التكلفة الذي ينبغي استعماله).

90 وتقرر إجراء المزيد من التحليل من أجل تقييم الفترة التجريبية لتحديد تكاليف المنشورات وفقاً لمعايير IPSAS. وسوف نراقب هذا الأمر في كل مرحلة من مراحل تطوره.

## *الموزعون*

91 يرد أكثر من 90 في المائة من مبيعات منشورات الاتحاد عبر 86 موزعاً في جميع أنحاء العالم. ويحصل الموزعون على حسم بنسبة 20 في المائة من السعر الرسمي للمبيع في الاتحاد بينما يمنح أعضاء الاتحاد حسماً بقيمة 15 في المائة. وقد قمنا بمراجعة عينة من الاتفاقات المعقودة مع الموزعين.

92 يوجد 50 في المائة من الموزعين في أوروبا (42 موزعاً من أصل 86)، ويوجد عدد قليل جداً منهم في المناطق الأخرى (مثلاً يوجد 2 فقط في أمريكا الجنوبية وفي إفريقيا).

**الاقتراح رقم 4**

93 نقترح على الإدارة أن تبدأ بإجراء تحليل داخلي بشأن ما إذا كان يمكن تحسين التوزيع عبر زيادة الموزعين في مناطق أخرى.

**تعليقات الأمين العام**

إن توظيف موزعين جدد هي عملية مستمرة لتنمية المداخيل المتولدة من المبيعات. وقد أضافت شعبة البيع والتسويق 26 موزعاً جديداً في السنوات الخمس الأخيرة (كان هناك 59 موزعاً في عام 2010). وسوف نواصل السعي لإيجاد موزعين جدد في المناطق المنقوصة التمثيل حالياً.

94 ونظراً إلى أن الطلبات التي ترد من الموزعين محدودة وترتبط تماماً بالمبيعات المضمونة، بغية تفادي نسخ متبقية، فقد سمح باعتماد "سياسة لرد المنشورات" في عام 2014 بعد فترة تجريبية. وصار بإمكان الموزعين أن يعيدوا ما يصل إلى 5 في المائة من البنود غير المبيعة بالنسبة لكل منشور يطلب من المنشورات المتعلقة بالاتصالات البحرية. وقد مُنح الموزعون تسهيلات ائتمانية على شكل خصم على تكاليف الطلبات المستقبلية.

**الاقتراح رقم 5**

95 أوضحت الإدارة أنه من خلال هذه "السياسة لرد المنشورات" يمكن لنسبة مئوية أعلى من 5 في المائة أن تحسن نشاط التوزيع، وبالتالي نقترح النظر في إجراء تقييم بشأن ما إذا كان للسياسة المتعلقة بالنسبة 5 في المائة التأثير المتوقع بعد نهاية فترة تجريبية أولى مدتها سنة.

**تعليقات الأمين العام**

استحدثت "سياسة رد المنشورات" في الاتحاد للمرة الأولى في عام 2014. وقد تمت المحافظة عمداً على نسبة مرتجعات متدنية لا تتعدى 5 في المائة للتقليل من فائض المخزون لدى الموزعين الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة للاتحاد. وقد بلغت المرتجعات الأولى من المنشورات في أبريل 2015 حوالي 1 في المائة فقط، ما يعبر عن النهج الحذر الذي اتبعه الموزعون. وسوف نواصل مراقبة المرتجعات في المستقبل وننظر في زيادتها تدريجياً إذا لزم الأمر.

## رزمة المفتش

96 وضع الاتحاد رزمة المفتش" الجديدة لضمان إنفاذ السلطات المحلية للإجراء المتعلق بوضع منشورات الاتصالات البحرية على متن السفن. وتتوقع الإدارة تأثيراً إيجابياً على المبيعات جراء هذه المبادرة، وسوف نتابع النتائج في السنة القادمة.

## *النفاذ الإلكتروني المجاني إلى منشورات الاتحاد*

97 ينص المقرر 12 (المراجع في بوسان، 2014) على النفاذ الإلكتروني المجاني إلى قائمة المنشورات التي يستمر إنتاج نسخ ورقية منها وبيعها. ونتيجة لذلك أبلغتنا الإدارة بأن النفاذ الإلكتروني إلى منشورات الاتحاد قد يؤثر على الإيرادات المتعلقة بالمنشورات.

**الاقتراح رقم 6**

98 نقترح على الإدارة أن تراقب تطور مبيعات النسخ الورقية وأن تجري تحليلاً له من أجل الحصول على العناصر التي تدعم قرارات تتعلق باتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن هذه المسألة.

**تعليقات الأمين العام**

تجري مراقبة دقيقة لأداء مبيعات جميع المنشورات التي أتيح للجمهور النفاذ الإلكتروني المجاني إليها. ويجري باستمرار تحليل كل منشور لتقييم التأثير على الإيرادات وتمكيننا من اتخاذ إجراءات تصحيحية. ومن بين المنشورات الراهنة لوائح الراديو لعام 2012 التي تكمل مدة خدمتها البالغة 4 سنوات في عام 2016 حيث نجري بعد ذلك تقييماً للأثر واتخاذ الإجراء المناسب.

## الموظفون

99 أجرينا اختباراً عشوائياً مفصّلاً على عدد من كشوف المرتبات التي تم اختيارها عشوائياً، تشمل موظفين من مختلف الدرجات (موظفو الخدمة العامة، وموظفو الفئتين الفنية والعليا). وتتعلق بعض كشوفات المرتبات بموظفين نظاميين يعملون على أساس دائم/مستمر، فيما تتعلق كشوفات أخرى بموظفين يعملون في وظائف محددة الأجل لمدة سنة واحدة أو أكثر. كما أننا أخذنا في الاعتبار الموظفين الذين يعينون لمدة قصيرة (الموظفون بعقود قصيرة المدة) والاستشاريين الذين يعملون بموجب اتفاقات خدمة خاصة (SSA). وكانت جنيف مقر عمل جميع المناصب المختارة. وقمنا بالتحقق من دقة وصحة كشوفات المرتبات فيما يتعلق بالقواعد والإجراءات الموضوعة. كما تحققنا من الوثائق الداعمة الموجودة في ملفات الموظفين بالنسبة لكل كشف مرتبات في العينة، وذلك للتأكد مما إذا كان للاستحقاقات والبدلات الممنوحة للموظفين أساس موثق في الملفات. ولم نكتشف أخطاء أو مواطن ضعف رئيسية بنتيجة الاختبارات، ولذلك نعتبر أننا حصلنا على ضمانة معقولة بأن القيم المسجلة في الحسابات هي قيم صحيحة.

## *هيكل القوة العاملة يتجه نحو درجة أعلى من عدم الاستقرار*

100 مع أن عدد الموظفين مستقر نسبياً (من 731 في عام 2008 إلى 738 في عام 2014، بقيمة ذروية قدرها 747 في عام 2012)، فإن الإحصاءات المتعلقة بالقوة العاملة تبين أن الاتحاد ينحو بشكل متزايد نحو العقود قصيرة المدة (استخدام أكبر للمتعاقدين والمتدربين بموجب اتفاقات خدمة خاصة) مقارنةً بالوظائف التي يشغلها الموظفون النظاميون على أساس مستقر أو لمدة غير محددة أو لمدة محددة (الموظفون على أساس دائم/مستمر أو لفترة محددة المدة). وازداد عدد الخبراء الذين يعملون بعقود اتفاقات خدمة خاصة بشكل كبير في كل من المقر والعمل الميداني (من 44 في عام 2010 إلى 127 في عام 2014 في المقر، ومن 94 في عام 2010 إلى 166 في عام 2014 في حالة استشاريي العمل الميداني). وهذا ما عوّض كثيراً عن الانخفاض في عدد الموظفين لفترة محددة المدة (حيث انخفض من 107 في عام 2010 إلى 42 في عام 2014)، الذي فرضته شروط أكثر صرامة وضعت في عام 2009، مثل التوقيف القسري للعمل والمدة المحددة لهذا النوع من العقود.

101 ونتيجة لذلك طرأ تغيير على استعمال عقود الخدمة الخاصة (SSA): فلم تعد تستخدم فقط عندما لا تتوفر الخبرة الخاصة داخل الاتحاد، وإنما أيضاً في حالة الاستشاريين العاديين أو حتى في حالة الموظفين البدلاء في الأعمال الإدارية العادية. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام المتدربين بشكل واسع في السنوات الأخيرة، حيث وصل عددهم إلى 106 في عام 2012، وانخفض إلى 91 في عام 2013 ثم إلى 45 في عام 2014. في الوقت نفسه يبين العدد المتوقع للموظفين النظاميين الذين سيحالون إلى التقاعد أن 120 وظيفة ستصبح شاغرة في السنوات الخمس القادمة، وأكثر من 250 وظيفة في السنوات العشر القادمة.

102 ورغم أن المرونة الكبيرة التي توفرها اتفاقات الخدمة الخاصة والمتدربين تفي بالغرض لإدارة التكاليف في أوقات الأزمات الاقتصادية، ينبغي التأكيد على أن الهيكل المتغير للقوة العاملة، مشفوعاً بالعدد المتوقع للموظفين النظاميين الذين سيحالون إلى التقاعد، قد يؤدي في الأجل المتوسط إلى ضياع المعارف وانقطاعها المحتمل.

**الاقتراح رقم 7**

103 نقترح على الإدارة أن تجري تحليلاً للتداعيات فيما يتعلق بضياع الخبرة ذات الصلة التي يمكن أن تترتب على التبديل السريع للأشخاص وحالات التقاعد المتوقعة، وتحديد أولويات استراتيجية للاحتياجات المستقبلية من الموظفين في الأجل المتوسط.

**تعليقات الأمين العام**

أحاطت الإدارة علماً بالاقتراح. بالإضافة إلى ذلك، يتعين الإعلان عن سياسة بشأن استخدام عقود اتفاقات الخدمة الخاصة لضمان استخدام هذه القوة العاملة على نحو ملائم وبما يخدم المصلحة الفضلى للاتحاد.

## المشتريات

104 تمثل المشتريات مجالاً تستطيع أي منظمة من خلاله تحقيق وفورات وتحسينات كبيرة، وبالتالي تحرير الموارد من أجل الاستثمار في البرامج والأنشطة الميدانية. وعلى الشعبة المسؤولة عن المشتريات أن تكون ملتزمة التزاماً عالي المستوى من أجل اعتماد أفضل الممارسات ومعالجة مسائل محددة، مثل إدارة أفضل لسلسلة التوريد، ينتج عنها قيمة أعلى قياساً بالثمن. ففي عام 2014، بلغت قيمة النفقات المتعلقة بمشتريات الاتحاد 44 352 671 من الفرنكات السويسرية (طلبات الشراء: 8 948 743 من الفرنكات السويسرية، وطلبات شراء بنود محددة بسقف: 3 668 503 فرنك سويسري، ومدفوعات تعاقدية أخرى: 31 735 425 من الفرنكات السويسرية). ويمثل ذلك 24,6 في المائة من إيرادات الاتحاد و23,9 في المائة من النفقات الإجمالية للاتحاد.

105 وقد بدأنا هذا العام بمراجعة أنشطة قسم المشتريات في الاتحاد فيما يتعلق بالإجراءات والممارسات القائمة في المجال وامتثالها للإطار التنظيمي ذي الصلة.

• اللوائح المالية والقواعد المالية (طبعة 2010)

• الأمر الإداري 14/06 المتعلق بالقواعد والإجراءات التي تنظم إبرام العقود (13 فبراير 2014)

• القواعد الأساسية لشراء المعدات لمشاريع التعاون والمساعدة التقنية للاتحاد (التي أقرها المجلس في عام 1968) وكتيب الإجراءات الإدارية لتطبيق هذه القواعد الأساسية (الذي وضعه الأمين العام في عام 1968 وقام بتحديثه في عامي 1987 و1991)

• الأمر الإداري 06/06 المتعلق بإنشاء قسم جديد للمشتريات ووضع هيكله (6 أبريل 2006).

106 تحدد اللوائح والقواعد المذكورة أعلاه بشكل واضح الفصل بين المسؤوليات والإجراء المتعلق بإبرام العقود. وترتبط الإجراءات بالنفقات المقدرة المتعلقة بالعقد ذي الصلة.

107 تناط مسؤولية التعامل مع جميع أنشطة قسم المشتريات في الاتحاد، باستثناء اتفاقات الخدمة الخاصة وسفرات العمل ومشتريات المكتبة، بشعبة المشتريات التي تعمل ضمن دائرة إدارة الموارد المالية.

108 في فترة السنتين الحالية، يوجد في شعبة المشتريات 10 وظائف مدرجة في الميزانية، إحداها مجمدة. وتتألف الشعبة من 9 موظفين: الرئيس و8 موظفين، 5 منهم ينتمون إلى الفئة الفنية و3 إلى فئة الخدمات العامة. وحالياً يعمل 6 من أصل 9 موظفين بموجب عقد عمل مستمر، واثنان بموجب عقد لمدة محددة بسنة أو سنتين، وواحد بموجب عقد مؤقت. ويجري تحضير إعلان عن وظيفة شاغرة لاستبدال عقد العمل المؤقت بعقد عمل لمدة محددة.

109 واستند الفحص المبدئي للإجراءات القائمة إلى مقابلة مع رئيس الشعبة وإلى استقصاء للعمليات الفعلية المتبعة من خلال عينة صغيرة من ملفات شراء تم اختيارها عشوائياً.

110 وتم بوضوح شرح الإطار القانوني والإطار التشغيلي لطلبات الشراء استناداً لتطبيق إدارة العلاقات مع الموردين (SRM)، وكذلك للإطار التشغيلي لوضع العقود خارج إدارة العلاقات مع الموردين.

111 وأخذت هذه المراجعة في الاعتبار ملفات الشراء المتعلقة بمشاريع وخدمات المساعدة والتعاون التقنيين المطلوبة على مستوى المقر الرئيسي.

112 وأكدنا على أن العمليات تمتثل للقواعد الحاكمة فيما يتعلق بالعينة المختارة لملفات الشراء. وقد جرى تقييم انتظام عمليات الشراء لهذا العام على عينة صغيرة من العقود. وسنواصل مراجعة الموضوع في السنوات القادمة، آخذين في الاعتبار عدداً أكبر من ملفات الشراء.

## بيان الاختلافات في صافي الأصول للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

113 لا يمثل الجدول الثالث، "بيان الاختلافات في صافي الأصول"، تحركات الأموال المخصصة وغير المخصصة المتراكمة وآثار تطبيق المعايير IPSAS فحسب، وإنما يشمل التحركات لكل نوع من الأموال، كما جاء في الملاحظة 4.

114 ولاحظنا أن مبلغ 4 مليون فرنك سويسري قد سحب من حساب الاحتياطي للسنة المالية 2014 لزيادة أموال صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وفقاً لتعليقات الأمين العام على تقريرنا في العام الماضي (التوصية 2013/6)؛ وعلاوةً على ذلك، خُصص مبلغ إضافي قدره 1 مليون فرنك سويسري من فائض ميزانية 2014، مع مراعاة اللوائح المالية والقواعد المالية للاتحاد.

## جدول التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

115 يحدد جدول التدفقات النقدية مصادر التدفقات النقدية الداخلة، والبنود التي أنفق عليها النقد أثناء الفترة المستعرضة، والرصيد النقدي في تاريخ الإبلاغ.

116 وفي عام 2014 أبلغ الاتحاد عن تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية بقيمة 9,1+ مليون فرنك سويسري، وهو رقم إيجابي مقارنةً بعام 2013، حيث بلغ 9,1- مليون فرنك سويسري. وكما هو الحال في عام 2014، أبلغ في عام 2013 عن تدفق نقدي سلب‍ي من الأنشطة المالية (1,5- مليون فرنك سويسري)، يتمثل بسداد قرض مؤسسة FIPOI. ويظهر صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار (1,6- مليون فرنك سويسري) تحسناً مقارنةً بعام 2013 حيث بلغت قيمته 19,6- مليون فرنك سويسري.

117 وأظهر صافي النتيجة في التدفقات النقدية وما يكافؤها زيادة تبلغ 15,8 مليون فرنك سويسري في عام 2014. وقد فحصنا البنود الأساسية عن طريق انتقاء عينات من بعض الحسابات. وكانت النتيجة أن جميع المعاملات التي وقع عليها الاختيار كانت مدعمة على النحو المناسب بتوثيق مساند. وبذلك تم التحقق من التدفق النقدي وتأكيده.

## مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2014

118 المقصود من الجدول الخامس "مقارنة المبالغ المدرجة في الميزانية والمبالغ الفعلية للفترة المالية 2014" الامتثال للمعيار IPSAS 24 الذي يتطلب تضمين البيانات المالية هذه المقارنة الناتجة عن تنفيذ الميزانية نفسها. كما أن هذا المعيار ينص على توضيح أسباب حدوث فوارق هامة بين الميزانية والمبالغ الفعلية.

119 ويظهر الجدول الخامس أيضاً عملية التوفيق المحاسبية للاختلافات بين تنفيذ الميزانية (المبالغ الفعلية) والمبالغ المعتمدة في بيان المحاسبة. ويرد مزيد من التفاصيل في الملاحظة 25 في تقرير الإدارة المالية، كما نشير إلى تعليقات الأمين العام الواردة في تقرير الإدارة المالية.

## صندوق التأمينات لموظفي الاتحاد

120 تم الإبلاغ عن ثلاثة صناديق في الملحق باء 2 من تقرير الإدارة المالية للاتحاد، وهي *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* (بأصول إجمالية تبلغ 6,3 ملايين فرنك سويسري)، و*"صندوق معاشات التقاعد"* (بأصول إجمالية تبلغ حوالي 1,5 مليون فرنك سويسري)، و*"صندوق المساعدة"* (بأصول إجمالية تبلغ حوالي 0,2 مليون فرنك سويسري)، دون أن نتبين أي خطأ و/أو بيان معيب.

121 يظهر *"الصندوق الاحتياطي والتكميلي"* و*"صندوق معاشات التقاعد"* في بند الخصوم اعتمادين إكتواريين يبلغان 54 000 فرنك سويسري و36 000 فرنك سويسري في إطار *"مزايا الموظفين"*، تماشياً مع الخبرة الإكتوارية التي جرت في عام 2010.

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT-DF)، والصناديق الاستئمانية

122 تنص القاعدة 5 في الملحق 2 للوائح المالية على *"أن يفتح حساب منفصل لكل مساهمة طوعية أو صندوق استئماني في حساب خاص للاتحاد"*.

123 وفي الملحق باء 3 لتقرير الإدارة المالية يرد ذكر مشروعين يتعلقان بنشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وترد مشاريع الصناديق الاستئمانية في الملحق باء 4 لتقرير الإدارة المالية. وبعض هذه الصناديق يموَّل عن طريق السحب من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بناءً على قرار من اللجنة التوجيهية للصندوق. وتمول المشاريع الأخرى بمساهمات محددة (مبينة في الملحق باء 5) واتفاقات منظمة مع الجهات المانحة. وترد في الملحق باء 6 قائمة بالمشاريع المرتبطة بالصندوق المذكور.

124 وفي عام 2014، انخفضت الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع من 6,7 مليون فرنك سويسري في عام 2013 إلى 5,7 مليون فرنك سويسري في عام 2014. من ناحية أخرى، ازدادت الأموال الخارجية المخصصة للمشاريع من 26,1 مليون فرنك سويسري في عام 2013 إلى 30 مليون فرنك سويسري في عام 2014 نتيجة الاتفاقات الجديدة الموقعة في عام 2014.

125 وازدادت الأموال الخاصة بالاتحاد المخصصة للمشاريع عن طريق تحويل مبلغ 2 مليون فرنك سويسري من صندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وازدادت الأموال الخارجية غير المخصصة في عام 2014 من 2,1 مليون فرنك سويسري إلى 2,2 مليون فرنك سويسري.

## تقييم وحدة المراجعة الداخلية

126 في تقريرنا للعام الماضي أجرينا تقييماً لوحدة المراجعة الداخلية، وذلك كجزء من مهام المراجع الخارجي وفقاً للمعايير الدولية، وأيضاً بناءً على توصية من اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC). ويرد في الجداول الملحقة متابعة للتوصيات والاقتراحات المتعلقة بهذا الموضوع.

127 ومع ذلك يجب أن نشير أيضاً إلى أن وحدة المراجعة الداخلية أجرت بين نهاية عام 2014 وبداية عام 2015 تقييماً ذاتياً مع تحقيق خارجي مستقل وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية التي وضعها معهد المراجعين الداخليين (IIA). يرجى الرجوع إلى الوثيقة C15/INF/11-E المؤرخة 13 أبريل 2015.

128 وقد أجرينا مقابلات مع المحقق الخارجي، وأحطنا علماً بنتائج التقييم الذاتي وبالتوصية التي وضعها المحقق الخارجي، وتبين لنا أنها تتماشى مع توصياتنا واقتراحاتنا وأيضاً مع توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة.

129 وفيما يتعلق بتوصية المحقق الخارجي 2.1، النقطة الثالثة، فإننا نلقي الضوء على أن استقلالية المراجع الخارجي ومجاله وأهدافه تختلف عن تلك التي للمراجع الداخلي. ومن ثم فسوف نعزز التعاون بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي *"للحد من الازدواجية في العمل ولضمان التعاون الجيد وتبادل المعلومات"*، لما في ذلك من مصلحة للاتحاد.

## الاجتماع مع اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة

130 بعد الاجتماع الأخير مع الإدارة، كما جرت العادة كل عام، اجتمعنا مع اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة لعرض نتائج مراجعتنا ومشروع تقريرنا. كما أن اللجنة عبرت عن استحسانها لهذا الأمر في تقرير اجتماعها التاسع.

131 عقد الاجتماع في 5 مايو 2015؛ وكانت القضايا الرئيسية التي تمت مناقشتها متصلة بتقريرنا وتتعلق بما يلي: ’1‘ الفروقات بين التوصيات والاقتراحات وعملية متابعتها؛ ’2‘ والتزام التأمين الصحي بعد انتهاء مدة ال‍خدمة؛ ’3‘ والأصول المنخفضة القيمة؛ ’4‘ والتقييم الذاتي لوحدة المراجعة الداخلية مع التحقيق الخارجي.

132 وكان تبادل الآراء الذي جرى بروح من الشفافية والتعاون مثمراً للغاية.

## متابعة التوصيات والاقتراحات السابقة

133 يجمع الملحق I جميع التوصيات والاقتراحات السابقة التي وردت من إدارة الاتحاد وقت تقديم التقرير. ويظهر الملحق II جميع التوصيات الصادرة عن سلفنا في مكتب المراجعة الاتحادي السويسري والتعليقات الواردة من إدارة الاتحاد وقت تقديم التقرير. ويظهر الملحق III المتابعة المقدمة لجميع الاقتراحات.

134 إن التوصيات التي جرى تقييمها على أنها "مغلقة" في الملحقين I وII لن تدرج مجدداً في تقرير المراجع للسنة القادمة ما لم تكن بحاجة إلى متابعة سنوية.

# الملحـق I - متابعة التوصيات الواردة في تقاريرنا السابقة

|  | **التوصية التي تقدم بها ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** | **تعليقات وردت من الأمين العامحتى صدور هذا التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العليا بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية1/2013** | ***تحديث قوائم التوقيعات المرخص بها لدى المصارف***فيما يتعلق بحسابات المكاتب الميدانية، نوصي بأن تبذل الإدارة جهوداً لاستعراض وتحديث سلطات التوقيع على نحو أفضل لدى المصارف، حسب الاقتضاء، وفقاً للوائح المالية في الاتحاد، ولكن ترصد على نحو أفضل من خلال المقر الرئيسي أي تغييرات في سلطات التوقيع لدى المصارف، في حالة إضافة مفوض توقيع جديد أو في حالة شطب اسم أي فرد لم يعد مفوضاً بالتوقيع. | تم إرسال تذكير بواسطة دائرة إدارة الموارد المالية إلى جميع المكاتب الميدانية بشأن أهمية التحديث المستمر لقائمة الموظفين الذين لديهم سلطة توقيع معلنة لدى المصارف. وقد صدرت تعليمات إلى المكاتب الميدانية لكي تبلغ دائرة إدارة الموارد المالية بأي تغيير في التواقيع من أجل ضمان التحديث الصحيح وتعهد هذه القوائم. | كُلفت المكاتب الميدانية بالإبلاغ عن التغيرات المتعلقة بالموظفين التي تؤثر على قائمة الذين يوقعون في المصارف بشكل مستمر. ومن أجل إعداد المراجعة الخارجية للاتحاد لعام 2014، أرسل رئيس دائرة إدارة الموارد المالية في نوفمبر 2014 رسالة تذكير إلى جميع المكاتب الميدانية لضمان إبلاغ المصارف بالتحديثات الضرورية قبل نهاية عام 2014. وسوف تتم هذه العملية في نهاية كل عام.  | مستمررغم أننا نثمن الجهود التي تبذلها الإدارة، لم يجر حتى الآن تحديث بعض القوائم. |
| **التوصية2/2013** | ***إجراءات إقفال الحسابات وفتح حسابات جديدة***بما أن اللوائح المالية في أي إجراء لاختيار المصارف وفتح الحسابات وإيداع الأموال، وإغلاق الحسابات، يطلب ترخيص الأمين العام، نوصي الإدارة أن تكفل اتباع إجراء أكثر صرامة بما في ذلك التصريح المذكور في أي حالة إغلاق حساب أو إنشاء علاقة مالية مع المصارف. | فوض الأمين العام رسمياً ترخيص فتح وإغلاق الحسابات المصرفية إلى رئيس دائرة إدارة الموارد المالية في عام 2014. | ينفذ هذا الإجراء بشكل صارم. وتعتبر هذه التوصية منفذة. وسيتم تأكيد ذلك مع المراجع الخارجي خلال مراجعة الفترة المالية لعام 2014. | مغلق |
| **التوصية3/2013****التوصية6/2012** | ***الصحة المالية مؤمنة في الأجل القصير، ولكن من الضروري اتخاذ تدابير علاجية***نجدد التوصية رقم 6/2012 إلى الإدارة لأن تستعين بدراسة مراجعة إكتوارية كاملة لتقييم متى يمكن أن تتعرض للخطر الصحة المالية للاتحاد، في السيناريو على المدى الطويل، من حيث احتياطيات خطة التأمين الصحي؛ آخذين بعين الاعتبار أن الانتقال إلى الخطة الجديدة (سيناريو جديد) يتقدم؛ لذا، نوصي الإدارة بإجراء دراسة المراجعة الإكتوارية الكاملة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، في عام 2016 | سوف تجرى دراسة إكتوارية كاملة في عام 2016 عملاً بالتوصية. | سيكلَّف بإجراء الدراسة الإكتوارية في عام 2016 وفقاً للتوصية.نقل الاتحاد خطة التأمين من صندوق التأمين الصحي للموظفين (SHIF)) إلى شركة Cigna‑van Breda في 1 مايو 2014. سوف تجري دراسة إكتوارية كاملة في 2016. واتخذت فعلاً تدابير تصحيحية وسيتم رصدها وتعديلها من أجل ضمان التمويل على أساس ’الدفع المتواصل‘ فضلاً عن تمويل التزام ASHI على أساس طويل الأجل.وهكذا، تمت زيادة مساهمة الاتحاد في SHIF من 3,31 في المائة إلى 3,91 في المائة لميزانية 2015-2014. تم إنشاء احتياطي ASHI ونقل مبلغ 2 مليون فرنك سويسري إليه من فائض الميزانية 2013. وعلاوة على ذلك، وفقاً للقرار 1359، تم تخصيص مبلغ 4 ملايين فرنك سويسري من الحساب الاحتياطي للاتحاد لاحتياطي تمويل ASHI على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، سوف يشمل مشروع الخطة المالية 2019-2016 المزيد من التدابير التصحيحية من أجل ضمان تمويل طويل الأجل لالتزام ASHI. ويلاحظ أيضاً أن الزيادة في معدل الخصم المستخدم في التقييم الإكتواري 2013 أثرت بشكل إيجابي وبشكل ملحوظ على صافي الأصول حيث وصلت المكاسب الإكتوارية إلى 26,5 مليون فرنك سويسري. | مغلقانظر التوصية الجديدة المتصلة بالاستعراض الإكتواري لصندوق التأمين ASHI في التوصية 2014/3. |
| **التوصية4/2013** | ***برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناديق الاستئمانية***[...] نوصي الإدارة بوضع مبادئ توجيهية مشتركة بشأن المحاسبة والإبلاغ عن الأموال من خارج الميزانية وذلك لتبسيط عملية توفيق ملحقات تقرير الإدارة المالية مع الملاحظة 20 | سيتم توثيق إجراءات المحاسبة والإبلاغ من أجل ضمان تقاسم الدراية وإنتاج وثائق مراجعة لتمكين كفاءة توفيق الأرقام من خارج الميزانية. | قدمت الوثائق إلى المراجع الخارجي أثناء مراجعة الفترة المالية لعام 2014. | مغلق |
| **التوصية5/2013** | ***على الرغم من عدم تنفيذ إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة (ERM) بعد، من الضروري وضع خطة تقوم على تقييم المخاطر***على الرغم من أننا ندرك أنه قد تكون هناك مشكلة في إجراء تقييم المخاطر دون إدارة المخاطر المؤسسية، فإننا نوصي المراجع الداخلي بتعزيز العملية لإنتاج خطة مراجعة "على أساس المخاطر" انطلاقاً من سجل المخاطر وتحليل المخاطر (وأن تنفذ العملية سنوياً). | تماشياً مع التوصية التي تقدمت بها اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة أيضاً، سوف تعزز وحدة المراجعة الداخلية عملية التخطيط وسوف تدرج في خطة المراجعة عناصر تحليل المخاطر والأولويات. | أعدت خطة المراجعة لعام 2015 واعتمدت قدر الإمكان على معلومات المخاطر التي تم الحصول عليها من خلال المناقشات مع كبار المديرين المسؤولين، واستكملت بواسطة المواقف وحصيلة المناقشات في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014. وتتضمن خطة المراجعة لعام 2015 عناصر المخاطر هذه وتمس بنود التخطيط على المدى المتوسط. | مستمر |
| **التوصية1/2012** | ***اشتراط ازدواج التوقيع للمبالغ فوق 5 000 فرنك سويسري***رغم أننا فهمنا من الإدارة ما يتعلق بإمكانية اشتراط توقيعين في المكاتب الميدانية، إذ قد لا يوجد في المكتب الميداني إلا موظف فني واحد، فإننا نوصي الإدارة باشتراط توقيعين في العمليات المالية مع المصارف بالنسبة للمبالغ التي تتجاوز 5 000 فرنك سويسري كلما كان ذلك ممكناً، وبأنه ينبغي للموظف المسؤول في الميدان في حالة تعامله وحده بشأن حساب مصرفي للاتحاد أن يتلقى ترخيصاً مسبقاً بذلك من الإدارة. | تطبق هذه الإجراءات كلما كان ذلك ممكناً. وفي حالة المكاتب الميدانية التي لا يمكن فيها توفر توقيعين بسبب قيود محددة (قيود قانونية في حالة بعض البلدان بالنسبة للتوقيعات المصرفية)، فتطبق ترخيصات ورقابة محددة. | يتم تطبيق الإجراءات وفقاً لتعليق الأمين العام.علاوة على ذلك، روجعت قائمة التوقيعات المأذون بها وتم تذكير المسؤولين في المكاتب الميدانية بالمسارعة إلى الإبلاغ عن أي تغييرات بصدد الموظفين المفوضين بالتوقيع. وعلاوة على ذلك، تم تحديث مذكرة داخلية من دائرة إدارة الموارد المالية بخصوص تفويض التوقيع لتعكس أحدث التغيرات في الموظفين المفوضين فضلاً عن عتبة 5 000 دولار أمريكي في المكاتب الميدانية. | مستمر |
| **التوصية2/2012** | ***النقد الحاضر في المكاتب الميدانية***نرى أن الاختلاف الذي وجدناه بسبب مسألة التوفيق غير مهم من حيث القيمة. إلا أننا نوصي الإدارة بأن تشدد الضوابط على النقد الحاضر، وبأن تتخذ من التوصية المقدمة من المراجعة الداخلية مرجعاً لها في تقاريرها المتصلة بالحضور الإقليمي للاتحاد. | يجرى توفيق الأموال النقدية في الوقت الحاضر بصفة شهرية في المكاتب الميدانية. ولذلك فإن أي عد يجرى في غضون الشهر من شأنه أن يثير مسائل توفيقية بسبب ذلك. وستكفل دائرة إدارة الموارد المالية (FRMD) إجراء استعراض للعملية الحالية في عام 2013. وقد حددت هذه المسائل بالفعل في تقارير المراجعة الداخلية التي أعدت مؤخراً بالإضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية الرامية إلى التخفيف من المخاطر المتصلة بها. وقد وافقت الإدارة بالفعل على هذه التوصيات وستتخذ تدابير أخرى في عام 2013. | تستخدم جميع المكاتب الميدانية التقرير الموحد. وسيقوم مكتب تنمية الاتصالات/اللجنة الدائمة للتنظيم والإدارة بدعم من دائرة إدارة الموارد المالية بوضع المبادئ التوجيهية لاستعمال المبالغ النقدية الصغيرة وفقاً للتوصية الواردة في تقرير المراجع الداخلي SG-SGO/IA/14-18 في يونيو 2015.  | مستمر |
| **التوصية3/2012** | ***"الحق في المساحة"***بالنظر إلى أن من المهم ومن مصلحة الاتحاد تمديد "الحق في المساحة" الذي منحته ولاية جنيف للاتحاد منذ سنة 1967، فإننا نوصي الإدارة بالبدء في أقرب فرصة ممكنة في إجراء المفاوضات بهذا الشأن مع سلطات البلد المضيف المختصة. | في يناير 2013 أجرى المستشار القانوني اتصالات مع سلطات البلد المضيف المختصة من أجل الشروع في عملية التفاوض. | رحبت السلطات المختصة في البلد المضيف بطلب الاتحاد من حيث المبدأ وأكدت اهتمامها وأن المزيد من التطورات ستحدث جراء القرارات المتعلقة باستبدال مبنى فارامبيه، والتي لا تزال حالياً قيد المناقشة.قرر مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 إنشاء فريق عمل تابع للمجلس. وسيقوم فريق العمل بدعم من الأمانة العامة بدراسة حال مباني مقر الات‍حاد، ومواصلة تحليل الخيارات التي قُدِّمت حتى الآن وأي مقترحات أخرى من الدول الأعضاء، بغية التعامل الرشيد مع المباني في الأجل الطويل، بغرض إعداد توصية للمجلس. وقد عقد الاجتماع الأول لفريق العمل التابع للمجلس في 28 يناير 2015. | مستمر |
| **التوصية4/2012** | ***تدوين الأصول في السجل***[…] أجرينا فحصاً مادياً للمخزونات على بعض فئات الأصول الثابتة مثل عينة من بنود الأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات التابعة للاتحاد، وتتبعناها في الحسابات. ولاحظنا أن المسؤولين في الاتحاد في شعبة إدارة المرافق (دائرة إدارة الموارد البشرية) لم يعثروا على بعض الأصول خلال الفحص المادي للمخزونات في نهاية السنة (حوالي 0,73 في المائة من قيمة حيازة الأصول المعنية). ونحن ندرك أن الضوابط الرقابية اكتشفت أن جزءاً من هذه الأصول لم يعثر عليه عند نهاية السنة، إلا أننا نوصي الإدارة بمواصلة بحثها وبإسقاط البند الذي لن يعثر عليه أثناء عام 2013. | سأصدر أوامري لدائرة إدارة الموارد المالية بأن تنسق مع شعبة إدارة المرافق لضمان تواصل الجهود في عام 2013 وتوضيح وجود ومعالجة البنود التي لا يعثر عليها في فحص المخزونات. | بدأت عملية تحديد وتوطين و/أو شطب الأصول التي لم يعثر عليها خلال فحص المخزون في السنوات الماضية وهي تسير وفقاً للخطة.**في نهاية عام 2014** انخفضت قيمة الأصول غير الممولة بشكل كبير عن قيمتها في عام 2012 بنسبة 83 في المائة. | مستمر |
| **التوصية9/2012** | ***إمكانيات تعويض صافي الأصول السلبية***إننا نعترف بأن الإدارة تتصدى لبعض النقاط، ومثال ذلك أن هناك عزماً على زيادة مستوى مساهمات الاتحاد في صندوق التأمين الصحي للموظفين (%3,91) كما اقترح في مشروع الميزانية، ونوصي بإجراء تقييم على الدوام لما إذا كانت التدابير المتخذة تدابير هيكلية بالفعل ترمي إلى خفض مستوى نقص التمويل. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وأخطركم بأن ثمة عملية جارية لإجراء استعراض إكتواري كامل وتحديد سيناريوهات مختلفة من أجل تقييم التدابير التصحيحية الرامية إلى التقليل من الالتزام غير الممول بشأن خطة التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة. | سوف تجرى دراسة إكتوارية كاملة في عام 2016 عملاً بالتوصية 2013/3. علاوة على ذلك، استكمل الاتحاد عملية الانتقال إلى خطة التأمين الصحي الجديدة مع الشركة فانبريدا بفرض مبلغ استقطاع من أجل الحد من التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك سوف تكيف النسبة المئوية للمساهمة وفقاً للاحتياجات وسيمول احتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة على الأجل الطويل بناءً على قرار المجلس. | مغلقانظر التوصية 2014/3 المتعلقة بالاستعراض الإكتواري للتأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة. |
| **التوصية10/2012** | ***رقمنة ملفات الموظفين***رغم أن تحليلنا لتطابق البيانات المدرجة في نظام تكنولوجيا المعلومات مع ملفات الموظفين لم يُسفر عن أي مشكلة كبرى، فإننا نوصي الإدارة بالشروع في تقييم فعالية تكلفة رقمنة ملفات الموظفين لا من أجل الحيلولة دون أن يؤدي أي حادث عرضي إلى فقدان بيانات أساسية فحسب، وإنما من أجل السماح أيضاً بتوفير واجهة إلكترونية لملفات الموظفين في نقطة النفاذ إلى الخدمات بالنسبة لإدارة الموارد البشرية. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وأخبركم بأن دائرة إدارة الموارد البشرية تدرس هذه الإمكانية. | أنشئ مخطط أولي مفصل (DBBP) لنظام ملفات الموظفين الشخصية (الأرشفة الرقمية) في 19 أبريل عام 2013.ويضم هذا المخطط عملية أعمال HRAD (خدمة E&B) ورسم بنية ملف الموظفين الشخصي (الورقي). ويرتبط النظام ببرمجية SAP-ERP\_HCM.وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من إنشاء هذه الأداة. ونظام ملفات الموظفين الإلكترونية الشخصية هو الآن قيد التشغيل.وتتركز المرحلة التالية من الممارسة المتعلقة بأعمال HRAD (خدمة E&B) بصورة رئيسية في الاتجاهين التاليين:(1 تخفيض مواقع الخزن السابقة (الخزائن والأدلة المحوسبة) لإعادة توجيه تدفقات وثائق المحفوظات إلى نظام الملفات الإلكترونية.(2 تخفيض عدد الوثائق الورقية بواسطة طرائق العمل المعدلة (التكرار، التراكب، الطباعة غير الضرورية، إلخ.). وسوف يكون هناك دائماً وثائق ورقية لأن الوثائق الأصلية الموقعة يجب أن تحفظ لأسباب قانونية ولتأكيد دقة المعلومات المسجلة في برمجية SAP-ERP\_HCM. | مستمر |
| **التوصية11/2012** | ***صندوق التأمينات الاجتماعية للموظفين***في العام الماضي أعلن سلفنا، مكتب المراجعة الاتحادي السويسري، أنه "لم يثبت من الضروري إجراء دراسة إكتوارية جديدة. وبالنظر إلى أن الالتزامات المعنية محدودة نسبياً، فإن الدراسة التي أجريت في عام 2010 كافية". وبناءً على ذلك وتماشياً مع سلفنا، وبالنظر إلى أن قيمة هذه المخصصات ليست مهمة بالمقارنة بقيمة الأصول، فإننا نوصي بإجراء استعراض إكتواري كل خمس سنوات. | أُحطتُ علماً بهذه التوصية وقد أصدرت تعليماتي لدائرة إدارة الموارد المالية من أجل إجراء دراسة إكتوارية جديدة في عام 2015 عن صندوق المعاشات التقاعدية القديم. | سيتم تكليف الدراسة الإكتوارية في عام 2015 على النحو الموصى به. | مغلقانظر التوصية 2014/2. |

# الملحق II - متابعة التوصيات التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري

| **التقرير** | **التوصية التي تقدم بها مكتب مراجعة الحسابات السويسري** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير السويسري** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد فيما يتعلق بتقرير المراجع السويسري** | **التعليقات التي وردت من الإدارة العليا للاتحاد فيما يتعلق بالتقرير السابق لديوان المراجعة الإيطالي** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العليا للاتحاد بحسب تقييم ديوان المراجعة الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **التوصية2/2008****التوصية3/2009** | تعتبر المعاملات التي تجري يدوياً خارج بيئة برمجية نقطة النفاذ إلى الخدمة SAP مصدراً للأخطاء والخلل وينشأ عنها مهام إضافية قد لا تظهر في توصيف الوظائف بالنسبة للموظفين المعنيين. وهذه المهام، والتي تجري دون أي سند حقيقي تؤدي إلى تأخيرات.أدعو الاتحاد ثانيةً إلى القيام بأسرع ما يمكن بإدراج نظام مراقبة الميزانية (BCS) لإدارة المشاريع ضمن البرمجية SAP.وبناءً عليه أدعو الاتحاد إلى:- اتخاذ قرار بشأن إمكانية إدراج جميع المشاريع التي لم تقفل تشغيلياً ومالياً ضمن وحدة إدارة المنح (GM) للتمكين من حساب الفوائد على الاستثمارات المتعلقة بهذه المشاريع وتوزيعها بصورة سليمة.- تحديد العمليات الرئيسية للتعاون التقني وتوزيع المسؤوليات المقابلة.- تنفيذ إجراءات التدريب اللازمة من أجل استعمال البيئة الجديدة للبرمجية SAP بكفاءة في مجال التعاون التقني. | ترتبط التوصيتان 1/2008 و2/2009 ببعضهما ارتباطاً وثيقاً. وفي عام 2011 أجرت دائرة إدارة الموارد المالية ومكتب تنمية الاتصالات (BDT) ودائرة خدمات المعلومات، بدعم من المكاتب الاستشارية، دراسة بشأن ما إذا كان يتعين إدخال نظام محاسبي آخر بالدولار الأمريكي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التدريب على الوحدة الخاصة بإدارة المنح ينبغي الارتقاء به للاستفادة القصوى من خصائص هذه الوحدة.ولقد تحقق بعض التقدم فيما يتعلق بالتسيير الإداري للمشاريع. وقد تم إقفال جميع المشاريع التي لم يتخذ أي إجراء بشأنها لعدة سنوات وتم وضع أي مبالغ متبقية في حساب معلق (لإعادتها إلى الجهات المانحة أو استخدامها في مشروعات أخرى وما إلى ذلك). وتم الاتصال بالجهات المانحة لتقرير الاستخدام المناسب لهذه المبالغ فيما بعد.وفيما يتعلق بنظام إدارة المنح في البرمجية SAP، أجريت دراسة أو تحليل للثغرات في عام 2011 لتحديد متطلبات التطوير التي من شأنها أن تسمح باستخدام النظام على الوجه الأمثل وبصورة متوائمة. | نفذ الاتحاد إدارة المنح (GM) ضمن SAP في يناير 2010 من أجل الإدارة المالية لمشاريع التعاون التقني. وقد استعرضت العمليات المالية ذات الصلة في عام 2011 وهي الآن في طور الاستمثال كما يعاد تدريب المستعملين. | ما زالت هذه العملية قيد التنفيذ بسبب القيود المفروضة على الميزانية. | مستمر |

# الملحق III - متابعة الاقتراحات في تقاريرنا السابقة

|  | **الاقتراح الذي تقدم به ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** | **التعليقات التي وردت من الأمين العام وقت إصدار التقرير** | **الوضع كما أبلغت عنه الإدارة العليا للاتحاد** | **الوضع بشأن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة العليا بحسب تقييم ديوان مراجعة الحسابات الإيطالي** |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الاقتراح1/2013** | على الرغم من أننا نعترف بالجهود التي بذلت وبنتائج أنشطة الجرد هذه، لاحظنا أن أصولاً بقيمة 110 286 فرنكاً سويسرياً من الأصول التي لم يعثر عليها قد شطبت قبل العثور عليها. ونظراً لطبيعة تقادم وانخفاض قيمة هذه الأصول التي لم يعثر عليها وشطبت، فمن الممكن قبول هذه المعاملة لعام 2013. ومع ذلك، وبالتطلع إلى المستقبل، فإن أي أصول لا يعثر عليها ويتعين شطبها ينبغي الاشارة إليها بأنها "لم يعثر عليها" في طلب الشطب الذي تنفذه وحدة إدارة الأصول. | ابتداءً من عام 2014، عدلت وحدة إدارة الأصول نموذج طلب الشطب بإضافة حقل لبيان أن الأصول المشطوبة "لم يعثر عليها". وتجدر الإشارة إلى أن الأصول التي لم يعثر عليها وشطبت كانت من التقادم بحيث ليس لها أي صافي قيمة دفترية متبقية. | نفذ التوجيه المتعلق بشطب الأصول. ويعتبر هذا الاقتراح مغلقاً بانتظار تأكيد من المراجع الخارجي. | مغلق |
| **الاقتراح2/2013** | فيما يتعلق بتعويض الخدمات الطبية، فإننا نقترح على الإدارة إجراء دراسة لتقييم أثر تخفيض ملموس في الخدمات التي لا تتعلق حصراً بالرعاية الصحية. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأحيطكم علماً بأن الإدارة سوف تتابع المسألة مع شركة إدارة المطالبات الجديدة بشأن الدراسة المذكورة | جرى تنفيذ خطة التأمين الصحي الجديدة منذ أقل من سنة وتتم مراقبتها بعناية من أجل تحليل الآثار الأولى لتنفيذ خطة التأمين الصحي الجماعي. وحتى الآن فرض مبلغ استقطاع كما جرى الحد من التكاليف بشكل أكبر. وسوف ينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقاً لأداء الخطة. | مستمر |
| **الاقتراح3/2013** | نقترح أن تنظر الإدارة، دون تخفيض جودة الخدمات الصحية، في تحديد عتبة للإنفاق على الخدمات الصحية تحددها على أساس النفقات المعقولة والمعهودة، وذلك لضمان استدامة احتواء تكاليف الخطة الجديدة. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأحيطكم علماً بأن الإدارة سوف تستكشف خيارات تحديد عتبة معقولة مع شركة إدارة المطالبات الجديدة. | جرى تنفيذ خطة التأمين الصحي الجديدة منذ أقل من سنة وتتم مراقبتها بعناية من أجل تحليل الآثار الأولى لتنفيذ خطة التأمين الصحي الجماعي. وحتى الآن فرض مبلغ استقطاع وجرى الحد من التكاليف بشكل أكبر. وسوف ينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقاً لأداء الخطة. | مستمر |
| **الاقتراح4/2013** | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)للحد من إمكانية ارتكاب الأخطاء، نقترح النظر في التعديلات والتحسينات المتعلقة بالإجراءات الواردة سابقاً. | في عام 2014 تم بالفعل تسوية بعض المعاملات والاختلافات في المشاريع القديمة واستعيض عن إجراء نقل أرصدة المقترح لدى إغلاق حساب 2010 بإجراء جديد اعتُمد في نهاية 2013. ومكننا ذلك من تدوين الأرصدة الافتتاحية للمشاريع بشكل صحيح في عام 2014. |  تم إصدار وثائق بشأن العملية. وسوف يعتبر هذا الاقتراح مغلقاً بانتظار تأكيد من المراجع الخارجي. | مغلق |
| **الاقتراح5/2013** | نقترح على وحدة المراجعة الداخلية اعتماد خطة مراجعة متعددة السنوات، على أساس دورة متجددة، تقوم على عملية لتقييم المخاطر. | سوف تسعى وحدة المراجعة الداخلية إلى توسيع نطاق تخطيط المراجعة ليصبح على أساس متعدد السنوات. | فبراير 2015: جار - تتضمن خطة المراجعة لعام 2015 عناصر المخاطر هذه وتمس بنود التخطيط في الأجل المتوسط. | مستمر |
| **الاقتراح6/2013** | تبعاً لتوصيتنا السابقة رقم 5، من المهم في رأينا ربط النشاط بالخطر. ومع أننا لاحظنا في خطة العمل السنوية 2014 عدداً أكبر من عمليات المراجعة المخطط لها على مستوى المقر الرئيسي، نقترح على وحدة المراجعة الداخلية أن تحدد للأمين العام وللجنة IMAC أثناء عملية الموافقة على خطة العمل السنوية، إذا كان عدد المراجعات المخطط لها كافية لتغطية المخاطر الرئيسية المستبانة. | سوف تحيط وحدة المراجعة الداخلية الأمين العام واللجنة IMAC علماً بما إذا كان قد تم تحديد أي ثغرات في تغطية المراجعات. | فبراير 2015: معلّق - سوف يتم المزيد من العمل بالنسبة لخطة المراجعة لعام 2016. | مستمر |
| **الاقتراح 7****2013** | تبعاً لاقتراحنا السابق رقم 5، ونظراً إلى أنه قد يكون من الصعب تغطية جميع المخاطر المستبانة في سنة معينة، نقترح أن تقدم وحدة المراجعة الداخلية في خطة عمل متعددة السنوات عدداً من المراجعات كافية لأن تغطي، في فترة معينة، المخاطر الرئيسية المستبانة. | سوف تسعى وحدة المراجعة الداخلية لتمديد تخطيط المراجعة على أساس متعدد السنوات مع مراعاة تغطية المراجعة للمخاطر الرئيسية التي تحددها الوحدة. | فبراير 2015: معلّق - سوف يتم المزيد من العمل بالنسبة لخطة المراجعة لعام 2016. | مستمر |
| **الاقتراح8/2013** | مع أننا ندرك وجود نظام مفصَّل لرصد الوقت، نقترح أن تربطه وحدة المراجعة مع جميع المهام الممكنة المتوقعة في خطة العمل السنوية وخطة العمل المتعددة السنوات (انظر الاقتراح رقم 7)، من أجل إعطاء المزيد من العناصر والمعلومات إلى الأمين العام للبت في المستقبل في مدى كفاية الموارد المتاحة لوحدة المراجعة الداخلي. | ستعطى وحدة المراجعة الداخلية تعليمات لمواصلة رصد الوقت الذي تستخدمه ورفع تقارير بشكل منتظم عن التقدم المحرز إزاء خطة العمل السنوية. | فبراير 2015: جار - رغم الشواغل المتعلقة بميزانية الاتحاد للفترة 2017‑2016، استحدثت في بداية عام 2015 وظيفة مراجع داخلي مبتدئ في الفئة P2 (لمدة محددة) لاستكمال الموارد (وأيضاً للاستجابة لتوصية اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة. | مستمر |
| **الاقتراح9/2013** | نقترح، بروح تعزيز استقلالية وحدة المراجعة الداخلية، أن يشير رئيس الوحدة، إذا لزم الأمر، في إطار عملية الموافقة على خطة العمل السنوية، إلى المبلغ اللازم لتوظيف خبرات مهنية محددة. وبهذه الطريقة يمكن للأمين العام، وبشكل غير مباشر اللجنة IMAC، أن يوافق أو لا يوافق على المبلغ المدرج في الميزانية ومن ثم تستطيع الوحدة أن تتعامل مباشرة بالمبلغ المخصص للخدمات التعاقدية، إذا لزم الأمر خلال العام، باتباع إجراءات الاتحاد بصدد الالتزام بالإنفاق. | خلال عملية تخطيط المراجعة السنوية، أو كلما لزم الأمر في غضون العام، يحدد رئيس وحدة المراجعة الداخلية الحاجة إلى دراية محددة. وهذا يمكِّن الأمين العام من إتاحة الموارد اللازمة، في إطار الميزانية العامة للاتحاد. |  | مغلق |
| **الاقتراح1/2012** | إتاحة التقارير المالية بشأن المكاتب الميدانيةيجدر بالذكر أن إدارة الاتحاد توفق وتراقب بصفة دورية جميع الحسابات المصرفية المستخدمة في المكاتب الميدانية. إلا أن قيد جميع التحركات في نظام المحاسبة في الاتحاد (برنامج SAP) يجرى بصفة دورية على مستوى المقر نظراً لأن الموظفين الميدانيين لا يدرجون المبالغ مباشرة في الحسابات. والإدارة على وعي بهذه المسألة، ولذلك نقترح مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ عملية مناسبة للتقارير المالية على مستوى المكاتب الميدانية. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأخطركم بأن جزءاً كبيراً من المشكلات التي حددت فيما يتعلق بالتقارير المالية سيحل من حيث المبدأ عن طريق تدريب موظفي المكاتب الميدانية ذوي الصلة. | بما أن المحاسبة بقيت مركزية في المقر الرئيسي، تم التركيز على توحيد التقارير المالية للمكاتب الميدانية. واستكمل هذا العمل في يناير 2015. | مستمر |
| **الاقتراح3/2012** | الأرصدة الاحتياطيةتلقينا تقارير أصدرها المستشار القانوني للاتحاد ونرى أن الاحتياطي المخصص للخسارة الممكنة في الدعاوى القضائية صحيح إلى حد كبير. يضاف إلى ذلك أن المستشار القانوني للاتحاد أبلغنا أن عملية التقاضي تستغرق وقتاً يبلغ في المتوسط سنتين ونصف السنة قبل تسويتها في المحكمة الإدارية لدى منظمة العمل الدولية. ولذلك فإننا، بالنظر إلى الوقت الممكن للتسوية، نقترح بالنسبة للسنوات القادمة إعادة تصنيف الاحتياطي المخصص للدعاوى القضائية بحيث يدرج في إطار الأصول غير الجارية. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وأؤكد أن هذا سيؤخذ في الحسبان في عام 2013. | لأغراض إعداد التقارير، نطلب اعتماد الخيار المتعلق بعدم تغيير طريقة الإبلاغ عن هذا البند المحدد. وتقدم جميع المعلومات ذات الصلة إلى المراجع الخارجي بطريقة مناسبة لمراجعة الفترة المالية. | مغلق |
| **الاقتراح4/2012** | احتمالات تعويض صافي الأصول السلبيةلمّا كانت التدابير العلاجية ضرورية [كما ورد في الفقرة 92]، فيتعين على المجلس أن ينظر في هذه القوى الدافعة. وبينما لا تقع القوة الدافعة الأولى في نطاق مسؤولية الإدارة، فإننا نقترح أن تعالج الإدارة القوى الدافعة الأخرى. | أُحطتُ علماً بهذا الاقتراح وسيؤخذ هذا في الحسبان مع ملاحظة أن بعض هذه القوى الدافعة المذكورة في الاقتراح حساسة وينبغي علاجها على مستوى الأمم المتحدة لضمان اتباع نهج مشترك في هذه المسألة. | يرجى الرجوع إلى التعليق على التوصية 2013/3. | مغلقانظر التوصية الجديدة 2014/4. |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_